• مكتبة الادارة
• المجلد ١٤
• العدد ٣
• رمضان ١٤٠٧هـ
• ابريل .مايو ١٩٨٧م

أقسام المكتبات فى البلاد العربية

تحليل منهجى لمتطلبات الانشاء والتطوير

الاستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسى

نقدم فيما يلي القسم الثانى من دراسة الأستاذ الدكتور سعد الهجرسي عن اقسام المكتبات فى البلاد العربية والتى سبق أن نشر القسم الأول منها فى العدد السابق (جمادى الأولى ١٤٠٧).

خصص الكاتب هذا الجزء من الدراسة للحديث عن المقررات الدراسية وبنائها التنظيمي. تحدث اولا عن الخلفيات العامة لبناء المقررات الدراسية ولوائحها والمتطلبات الأساسية والفرعية لدراسة هذا التخصص، ثم تحدث عن المحاور الأساسية التى تقوم عليها الدراسة، وعن ابعاد وهيكل المقررات والضوابط والمعايير اللازمة لبناء المقررات وتقويمها. بعد ذلك تحدث عن النظام الثماني للمقررات المتخصصة فى اقسام المكتبات والمعلومات والتى تشمل: المقررات الاطارية، ومقررات الأوعية والمقررات الوظيفية، ومقررات المؤسسات ومقررات المستفيدين ومقررات النظم، ومقررات القضايا، ثم المقررات الشقيقة.

■ الكاتب
أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب
-جامعة الملك سعود

أقسام المكتبات فى البلاد العربية
تحليل منهجى لمتطلبات الانشاء والتطوير
(٢)

القسم الماضى من الدراسة

فى القسم الأول من الدراسة ـ الذى نشر بالعدد الماضى من مكتبة الإدارة (جمادى الأولى ١٤٠٧هـ/ يناير ١٩٨٧م)ـ بدأ الباحث بـ «تمهيد» عام للقسمين، تناول فيه: أهمية التمييز بين موضوع التخصص فى واقع الممارسة والعمل، وعلمية التخصص فى أكاديمية النظر والبحث، وأسبقية موضوع العلم للعلم ذاته فى كل التخصصات، ومنها التخصص الذى نعرفه اليوم باسم «المكتبات والمعلومات». فعلى الرغم من أن جانب الممارسة فى هذا التخصص، يعود إلى عهود بعيدة فى التاريخ، فإن جانبه الأكاديمي بالمعنى العلمى الصحيح، ولد فى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى، وبدأ ينضج فى النصف الثاني من القرن العشرين. وقد عرفت البلاد العربية هذا التخصص فى جانب الممارسة خلال عهوده البعيدة فى التاريخ، وعرفته فى الجانب الأكاديمي العلمى لأول مرة، فى منتصف القرن العشرين تماما، حينما زرعه الدكتور طه حسين وقتئذ، بأقدم الجامعات العربية الحديثة، وهى جامعة القاهرة الحالية (جامعة فؤاد الأول فى ذلك الوقت) فى «معهد» جامعى، يمنح درجة «الدبلوم» بعد أربع سنوات دراسية، ثم تحول هذا الكيان الأكاديمي عام ١٩٥٣، إلى قسم بكلية الآداب يمنح درجة «الليسانس»، ومن حق المتخرجين فى «المعهد» الأول وفى «القسم» الحالى، التقدم إلى درجتى الماجستير والدكتوراه حسب اللوائح العامة للجامعة.

مضى على هذه البداية للتخصص عندنا أكثر من خمسة وثلاثين عاماً، انتشرت خلالها الوحدات الأكاديمية التى ترعى هذا التخصص، على امتداد الوطن العربى الواسع، فبلغت

فى الوقت الحاضر أكثر من عشرين قسما أو معهداً أو برنامجا، بل إنها بهذا التوسع فى نوع المؤسسة التى ترعى التخصص قد تزيد على الأربعين، موزعة بين عدد غير قليل من المدن العربية، قد تأخذ المدينة الواحدة منها اثنين أو ثلاثة، و يزعم الباحث فى ذلك «التمهيد» أن له خبرة واسعة، بأعمال الإنشاء والتطوير التى تمت فى تلك الوحدات، أقساماً ومعاهد و برامج، على امتداد أكثر من ربع قرن قضاه مع هذا التخصص.

وقد رأى بعد هذه الخبرة الطويلة المباشرة، ألا يحبس الحصيلة التى اجتناها من تلك الخبرة عن زملائه وأبنائه، الذين يواجهون تحديات كبيرة فى مواقعهم بهذا الوطن، تطويراً وتدعيما للأقسام أو المعاهد أو البرامج التى يتولون أمورها، أو إنشاء للجديد منها الذى يتطلبه هذا البلد أو ذاك، وهى تحديات متجددة ومتزايدة، بالتجدد والتزايد المستمر فى قضايا هذا التخصص ومسائله، ولا سيما فى البلاد النامية ومنها منطقتنا العربية الواسعة.

واشتمل القسم الأول بعد ذلك «التمهيد» على جزأين من الدراسة، هما:

أولا ـ الكيان الأم ومستويات التأهيل.

ثانيا ـ المتطلبات البشرية والأدوات.

و يشتمل القسم الثاني الذى ينشر فى هذا العدد على:

ثالثا ـ المقررات الدراسية وبناؤها التنظيمي.

ويحسن قبل تناول هذا الجزء الثالث، أن توجز المحتويات فى الجزأين السابقين، استحضاراً لصورتهما العامة أمام القراء، فيمضون فى قراءة الجزء الحاضر وقد ارتبط القسمان أمام عيونهم وفى أذهانهم.

فى الجزء الأول عن (الكيان الأم ومستويات التأهيل) استعرض الباحث فى خطوط عامة، الاتجاهات السائدة فى تخصص المكتبات والمعلومات، بالنسبة لطبيعة الكيان الأم الذى يزرع فيه البرنامج أو المعهد أو القسم، المسئول عن الإعداد المهنى للتخصص فى أوطاننا العربية وفى الخارج. وانتهى إلى أن الجانب العلمى لتخصص المكتبات والمعلومات، يبحث لنفسه بإلحاح عن المكان الملائم، فى خريطة التخصصات الأكاديمية داخل إحدى الجامعات، مستقلا بنفسه أو متعايشا مع أحد التخصصات الأقرب له أو المقترنة به ـ أرشيفا

أو وثائق تاريخية أو تربية أو إعلاماً أو هندسة اتصالات أو إدارة ـ وهو فى كل الحالات يحرص على أن تكون له شخصيته الواضحة المحددة، وذاتيته الأكاديمية المتميزة، دون التهافت فى هذا الجانب أو ذاك من حوله، ودون التقوقع أو التجمد أو الانغلاق.

أما الصيغة الملائمة فى الأوطان العربية، للوحدة الأكاديمية الجامعية التى تتولى مسئولية التأهيل للتخصص، فقد أثبتت التجارب والوقائع الفعلية فى الماضى، أنها «القسم» الذى يرتكز فى وجوده الأساسى على قناة المرحلة الأولى (ليسانس أو بكالوريوس). ويمكن أن يضيف إليها مرحلة الماجستير والدكتوراه، حينما تستدعيها الاحتياجات وتتوفر الإمكانات والمتطلبات، كما يمكن أن يضيف «قناة ثانية» لمن يحملون درجة الليسانس أو البكالوريوس فى التخصصات الأخرى، فيحصلون من «القسم» على دبلوم مغلق، أو على دبلوم يؤدى إلى الماجستير والدكتوراه، حسب الاحتياجات والإمكانات والمتطلبات.

وفى الجزء الثاني عن (المتطلبات البشرية والأدوات) استعرض الباحث فى شيء من التفصيل، المتغيرات والمواصفات فى ثلاثة عناصر، كان لكل منها دوره فى بناء الوجه الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات، فى الأوطان العربية خلال العقود الأربعة الماضية، وهى: القيادات والمدرسون، والدارسون والطلاب، والمطبوعات والمعامل. ولم تكن الحصيلة النهائية للرصيد العربى من المتغيرات والمواصفات فى تلك العناصر الثلاثة، بيضاء ناصعة البياض ولا سوداء حالكة السواد، وهى النتيجة المنطقية التى تتفق مع طبيعة النشأة والتطور فى كل الأشياء والأمور، بالبلاد النامية ـ ومنها الأوطان العربية ـ وبالبلاد المتقدمة على حد سواء.

وليس يهم كثيراً، أن نعرف هنا ـ فى الموجز، ولا حتى هناك فى القسم الأول من الدراسة ـ مقدار الجانب الأبيض ومقدار الجانب الأسود فى تلك الحصيلة وأيهما كان الأعلى فى الميزان، لأن مستقبل هذا التخصص فى بلادنا وفى الخارج، لا يحدده مقدار هذا أو ذاك من اللونين، ولكنه يتحدد بمقدار الوعى والإدراك، للعوامل الإيجابية فى المسيرة الماضية،

لمتابعتها والاستزادة منها فى الحاضر والمستقبل، كما يتحدد أيضا بالمواجهة الشجاعة للعوامل السلبية مهما كانت كثيرة فى المسيرة نفسها، بحيث نجتث فى هذه المواجهة الآثار الباقية لتلك السلبيات، ونجتنبها بكل قوة وإصرار فى خطوات المستقبل القريب والبعيد.

والآن، وقد عولج فى «القسم الأول» من الدراسة، أول الأركان الثلاثة فى البناء الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات، كما عولج أيضا ثانى الأركان فى هذا البناء، وهو المتطلبات البشرية والدراسية من المعلمين والطلاب والمطبوعات والمعامل، ينتظرنا فى «القسم الثانى» هنا ثالث الأركان وأقربها إلى الأذهان، لأنه أغناها بالكتابات والبحوث، مع أنه أبعدها عن الوضوح والدقة، ربما بسبب هذا الغنى، وهو «المقررات الدراسية وبناؤها التنظيمي».

الخلفيات العامة لبناء المقررات

كانت - وما زالت - المهارات البشرية المطلوبة للعمل فى ميدان التخصص، الذى نعرفه اليوم باسم «المكتبات والمعلومات»، مجالاً للتطور المستمّر قبل وبعد ولادته الرسمية فى أواخر القرن التاسع عشر. وهناك مجموعة من الخلفيات العامة التى ينبغى أن توخذ فى الاعتبار، ليس فقط فى مرحلة بناء المقررات الدراسية أو تعديلها، عند الإنشاء أو عند التطوير. ومع أن هذه الخلفيات العامة أقرب فى محتواها وطبيعتها، إلى الجزأين السالفين بالقسم الأول من الدراسة، فقد آثرت معالجتها فى هذا القسم الثانى الخاص بالمقررات؛ لأن التأثيرات والمتطلبات المترتبة على تلك الخلفيات، تظهر بوضوح أكبر فى المقررات الدراسية، عند الإنشاء وعند التعديل والتطوير.

من المؤكد أن لكل قسم من أقسام المكتبات فى الجامعات بالبلاد العربية، ومعها الصيغ الأخرى من المدارس والمعاهد المستقلة وشبه المستقلة، والبرامج المؤقتة أو الدائمة القصيرة والطويلة - من المؤكد أن لكل منها ظروفه وملابساته الخاصة، التى لعبت دوراً كبيراً فى إنشائه وقيامه، وستبقى تلعب دوراً مماثلا فى مراحل نموه وتطوره إذا بقى، على امتداد الزمن، فى مستقبله القريب والبعيد.

ومن هنا فليس صحيحا ولا مرغوبا بالنسبة للمقررات، أن تؤخذ نسخة من أحدث لائحة لهذه المقررات، بأى قسم ولو كان فى قمة النضج والاستقرار، لكي يستعيرها و ينفذها كما هى أى قسم آخر، مهما يكن ناشئا جديداً دون أية خبرة سابقة. لا يجوز ذلك ولا نقول به، ليس فقط بين قسمين فى منطقتين مختلفتين متباعدتين بالوطن العربى، ولكنه مرفوض أيضا حتى لو كانا داخل منطقة واحدة، أو حتى داخل قطر واحد مهما يكن ذلك القطر صغيراً مكتمل التجانس.

ولكن المسلمة السابقة لا تعنى على الإطلاق، أن يحرص كل قسم أو مدرسة أو معهد أو برنامج، عند إنشاء لائحة مقرراته أو تطويرها، على مخالفة كل اللوائح فى الأقسام والمدارس والمعاهد والبرامج، بوطنه و بالأوطان العربية الأخرى، مبادرة منه إلى تميز سطحى يستند إلى مجرد المخالفة، دون أن يقوم بالدراسات المنهجية الضرورية عند الإنشاء وعند التطوير.

وأبادر فأؤكد أن نتائج تلك الدراسات المنهجية، التى يتم توضيحها فى الفقرات التالية، لن تكون أبداً بحيث تتطلب فى نتائجها، إنشاء قسم بمقررات جديدة أو تطوير المقررات فى قسم قائم، فتكون هذه المقررات وتلك متباينة تماما مع المقررات فى كل قسم آخر، بالقطر نفسه وبالوطن العربى جميعه وبكل أقطار العالم. فمع الظروف والملابسات الخاصة أو المحلية، التى تحيط بنشأة وتطور كل واحد من أقسام المكتبات والمعلومات فى الجامعات العربية، توجد دوافع وعوامل تدْعو بقوة قد تكون أكبر - بل إنها قد تحتم فى بعض الحالات - إلى قدر مامن التجانس.

من هذه الدوافع مثلا، عندنا بالوطن العربى فى الوقت الحاضر ولعقد أو عقدين قادمين، ذلك العجز الكبير فى أعضاء هيئات التدريس وتنقلاتهم التى لا تنقطع، وتنقل الطلاب والدارسين بين أقسام المكتبات فى القطر الواحد وعبر الأقطار. إن هذه التنقلات للمدرسين وللدارسين تحتم قدراً ما من التجانس، بين المقررات الدراسية فى أقسام المكتبات والمعلومات بالبلاد العربية، فى التسميات وفى المحتويات وفى مستوى الصفوف المحددة لها. فهذا التجانس لا تدعو إليه ولا تتطلبه النواحى المنهجية وحدها، وإنما يتطلبه مع ذلك أيضا تأمين شىء من المرونة المرغوبة، فى انتقال الطلاب والدارسين وعند تبادل الأساتذة والمحاضرين،

لأن هذا العنصر البشرى فى التخصص، هو العماد الذى تقوم عليه أقسام المكتبات والمعلومات فى بلادنا .

وأعود فأقول: لا يجوز تحت شعار المعادلة الصعبة السابقة بين الذاتية والتجانس، فى أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية، نسيان أو تناسى المنهج السليم لمواجهة التحدى الكبير عند بناء المقررات وعند تعديلها . وتتطلب الصورة المثالية لتصميم أو تطوير المقررات الدراسية، فى قسم بعينه من أقسام المكتبات والمعلومات، أيا كان موقعه بالوطن العربى أو بالخارج، ثلاث مجموعات متكاملة من الدراسات والبحوث المبدئية، التى تتخذ أساسا ومصدراً للتصميم أو التطوير المنشود .

أولى هذه الدراسات والبحوث، تتناول الظروف والملابسات المباشرة الملاصقة للقسم، فى الكلية والجامعة التى ينتمى إليها، وفى نوعيات الطلاب الذين يتوجهون إلى تلك الكلية وهذه الجامعة، وفى أعضاء هيئة التدريس المتوفرة والتى يمكن توفيرها فى المستقبل القريب على الأقل، من حيث الخبرات والإمكانات التدريسية، ومن حيث الخلفيات فى التخصص نفسه وفى التخصصات الموازية والمساعدة، وفى الإمكانات الفنية والمادية المتاحة حول الكلية والجامعة . فليس من المنطقى مثلا، تصميم لائحة غنية بالمقررات الدراسية التقدمية، التى تمتزج فيها أساسيات التخصص بأحدث التكنولوجيات، دون التأكد من توفر نوعية الطلاب القادرين على استيعاب هذه المقررات . والأمر كذلك بالنسبة للعناصر الأخرى فى هذه المجموعة الأولى من الدراسات، ودور كل منها فى التصميم أو التعديل للمقررات الدراسية .

وتتناول المجموعة الثانية من الدراسات والبحوث، المكونات والعوامل والدوافع التاريخية والفكرية والاجتماعية، على المستويات الوطنية والقومية، التى تتطلب معايير خاصة ينبغى الالتزام بها، كما تحتم قدراً معينا من التجانس والتكامل، مع الأقسام المماثلة فى الإطار نفسه - الوطنى أو الإقليمى أو القومى - فليس من الممكن مثلا بالنسبة لأى قسم للمكتبات والمعلومات، فى أية جامعة عربية - من الرباط إلى بغداد - أن يجهل أو يتجاهل فى العدد الأكبر من مقرراته الدراسية، الوعائية منها والفنية والخدمية والإدارية، متطلبات الفكر

الإسلامى والتراث العربى والسمات اللغوية، عند تصميم المقررات وبنائها وعند تعديلها وتطويرها، برغم ما قد يكون هناك من فروق محلية بنسبة معينة فى تلك المتطلبات.

أما المجموعة الثالثة من الدراسات والبحوث، فإنها تتناول التخصص نفسه فى أوضاعه الأكاديمية واتجاهاته الجديدة، التى تلعب دوراً كبيراً فى تشكيل المنظور السائد للتخصص، كما يتمثل ذلك فى كتابات القيادات العلمية، على المستوى القومى والعالمى. وتتناول أيضا المهنة فى ممارساتها التطبيقية وخدماتها المتجددة، التى تجسد فى الفعل وفى الواقع ما يجرى على أقلام الأكاديميين فى البحث والنظر. فليس من المعقول مثلا، فى الوقت الذى تتحول فيه قضية «المداخل» إلى مشكلة من الدرجة الثانية أو الثالثة، بل تكاد تختفى تماماً فى كتابات القيادات وفى الممارسات الناجحة، باعتبار أن (الملفات الاستنادية للأسماء: Name Authosity Files) هى الحل الأمثل للقضية، ليس من المعقول أن يتطور التخصص إلى ذلك، وتبقى بعض الأقسام فى الجامعات العربية ترهق نفسها وطلابها، بمقررات ذات محتويات لم تعد لها تلك الأهمية التى عرفتها فى عهود سابقة، برغم ما قد يكون هناك من فروق وطنية أو قومية فى هذه القضية، لا تتعارض مع هذه الاتجاهات الجارية فى التخصص، بل إنها أصبحت من معالمه البارزة.

ومع الأهمية الواضحة لتلك المجموعات الثلاث من الدراسات المبدئية، وللنتائج التى يمكن الخروج بها والاستجابة لمتطلباتها، فمن الضروري أيضا أن يكون هناك مرتكزات محددة، يعتمد عليها القسم عند بناء المقررات وعند تطويرها، وأن تصحبها غايات واضحة مطلوب تحقيقها بعد تنفيذ ذلك البناء وهذا التطوير. ويمكن إجمال تلك المرتكزات وهذه الغايات فيما يلي:

١ - ينبغي للقسم أن يحدد لنفسه الأهداف الأساسية والأغراض التى يعمل على تحقيقها، وأن ترتبط هذه الأهداف والأغراض بالخطة أو الخطط الشاملة للتنمية، فى جوانبها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها داخل الوطن الأم، بحيث يوفر هذا القسم أو المعهد لوطنه، تلك المهارات البشرية فى مجال المكتبات والمعلومات، التى تقوم بدورها المرسوم فى مشروعات هذه الخطة أو الخطط، وأن يستند فى كل ذلك إلى

البيانات العلمية الدقيقة، للقوى العاملة فى القطر أو المنطقة التى يعمل فيها. فليس من المعقول مثلا، أن تتضمن الخطة الوطنية إنشاء عدة آلاف من المكتبات المدرسية، خلال خمس سنوات أو عشر سنوات، ثم لا يوجد من الخريجين فى القسم أو الأقسام بهذا الوطن نفسه، من يستطيع أن يتولى المسئولية فى تلك المكتبات.

٢ - من المؤكد أن الوطن الواحد يضم فئات وأنواعاً متعددة من المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، وأن هناك فروقا وظيفية بين تلك الفئات وهذه الأنواع، وأن لهذه الفروق الوظيفية متطلباتها من المهارات البشرية إعداداً وتدريبا. ولكن ذلك لا يعنى على الإطلاق أن تكون هناك حواجز صماء داخل القسم الواحد، أو بين الأقسام المتعددة فى القطر الواحد، بحيث تكون هناك مقررات دراسية متباينة خلف هذه الحواجز، بدعوى تلك الفروق الوظيفية. فليس من المعقول مثلا فى أى واحد من الأقطار العربية، أن يضم أقساما متباينة فى مقرراتها، يعمل كل منها منفرداً لإعداد نوع معين من الخريجين يلائم مؤسسات بعينها. فهذا الوضع فوق ما فيه من تجاهل التكامل النوعي بين المؤسسات التى سيعمل بها الخريجون، هو أيضا ترف بالغ يمكن أن نجده فى دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التى تضم عشرات المدارس والمعاهد والأقسام، لتخريج المتخصصين فى المكتبات والمعلومات، وقد سقط بعضها نتيجة هذا الترف، فأغلقت أبوابها بعد أن كانت ملء السمع والبصر..!

٣ - ليس هناك تخصص ناجح فى جانبه الأكاديمي، المتمثل فى الأقسام الجامعية التى تعّد العاملين فيه، دون أن يستند هذا التخصص فى جانبه الميداني إلى مهنة قوية متجانسة. وأهم عنصر يبنى هذه المهنة القوية المتجانسة، يمكن أن نجده فى المقررات الدراسية عند التصميم وعند التطوير. فعلى أى قسم للمكتبات والمعلومات بالبلاد العربية عند إنشائه وتطويره، ألا يكون خريجه مجرد إضافة كمية للخريجين الآخرين، وألا يكونوا فى الوقت نفسه من عوامل التمزق والتشرذم فى المهنة التى لم تتجاوز طفولتها بعد.

قبل بناء المقررات :

من أدق التحديات الأكاديمية فى أية جامعة، تصميم لائحة المقررات الدراسية أو تطويرها، عند إنشاء أحد الأقسام أو تطويره. فهناك مخاطر وصعوبات غير قليلة، تحيط بهذه العملية فى كل التخصصات العامة، وهى فى تخصص المكتبات والمعلومات أكثر خطورة وأشد صعوبة. فى مقدمة تلك المخاطر والصعوبات، وضع الخطوط والنسب التى تصل وتفصل وتحدد العلاقات، بين المقررات «الأساسية الذاتية» من داخل التخصص، والمقررات «الإضافية» المأخوذه من التخصصات الأخرى، لعموميتها كالتراث والتاريخ واللغة فى النطاق القومى، أو لاستناد المقررات الأساسية إليها واتكائها عليها. فليس هناك تخصص أكاديمى واحد، يمكن أن يعيش معزولا بمقرراته الدراسية عن جميع المقررات الدراسية فى كل التخصصات الأخرى.

بل إن هناك قوائم غير قليلة، مشهورة فى الخريطة العامة للتخصصات، كالتاريخ مع الجغرافيا، والاقتصاد مع السياسة، والفلسفة مع علم النفس، وقد تثلث هذه القوائم أو تربع بمقررات أخرى شقيقة لها أيضا، فيضاف إلى الأمثلة السابقة للتثليث : الآثار، والقانون، وعلم الاجتماع على هذا الترتيب. وتتعانق المقررات الدراسية فى اللوائح الجامعية، لهذه الثنائيات أو الثلاثيات من التخصصات الأكاديمية، للعلاقات الحميمة بينها فى مراحل النشأة والتطور، قبل ما يسودها اليوم من انفصال واستقلال. و يصاحب هذا التعانق بعض الصعوبات أو المخاطر، عند بناء لائحة المقررات لكل واحد من الأقسام، التى ترعى هذه التخصصات التوائم أو الشقيقة، بسبب الإفراط أو التفريط فى استضافة مقررات من التوأم أو الشقيق.

هذا بالإضافة إلى أن بعض التخصصات العامة، قد تفرض نفسها أو يفرضها المسئولون فى شكل متطلبات للكلية وللجامعة، استكمالا لنضج الطلاب بمرحلة الليسانس

والبكالوريوس، أو تتطلبها المقررات «الأساسية الذاتية» نفسها، ليكتمل لهذه الأخيرة حقها الأكاديمى من الدراسة الناجحة. وتحتل هذه الفئات من المقررات العامة مساحة معينة، فى لائحة القسم صاحب التخصص الأساسى، تاركة المساحة الباقية للتزاحم الطبيعى، بين مقررات هذا التخصص والمقررات التى يستضيفها من توائمه وأشقائه ومسانداته، فيصعب التوازن أو تزداد حدّة الإفراط أو التفريط السابقين.

تلك هى أول الصعوبات المألوفة فى جامعاتنا العربية وفى كل الجامعات، عند بناء المقررات الدراسية لأحد التخصصات الأكاديمية فيها. وقد أخذت هذه الصعوبة شكلا حاداً بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات لأسباب كثيرة ليس أهونها أنه دخل إلى الحرم الجامعى متأخراً نسبيا. فقد سبقه إلى ذلك الموقع المرموق بفترات طويلة، عدد غير قليل من التخصصات الإنسانية والاجتماعية، وهما القطاعان اللذان قبلاه بدرجة ما فى كلياتهما، وأصبح هو تحت وصاية هذا التخصص أو ذاك فى هذين القطاعين. ولم يبلغ هذا القبول فى بدايته - على الأقل - درجة الترحيب، وكان فى أحسن صوره مزيجاً من الإشفاق والدعاء بالتوفيق.

ولست أذيع سراً أن تخصص المكتبات والمعلومات، قد بقى طوال الخمسينيات وأكثر الستينيات، عند أكثر الجامعيين بمصر المخضرمين فى هذين القطاعين، دراسة لا هوية لها، تطفلت عليهم فى أبراجهم الأكاديمية..! وكانوا يتنادوْن علنا أو فيما بينهم، بأن هذا المتطفل يكفيه جداً برنامج تدريبى خارج الجامعة لثلاثة أشهر أو ستة، بل ان بعضهم حاول ذلك فعلا فى منتصف الستينيات، فى أثناء مؤتمر قومى لتطوير التعليم الجامعى..! لا مكان فى هذا السياق لبيان كيف بدأت هذه المحاولة وكيف انتهت، ولكنها بذاتها تؤكد أن قضية بناء المقررات فى تخصص المكتبات والمعلومات، كانت - وأعتقد أنها ما زالت - فى جامعاتنا العربية، ذات وضع خاص غير مألوف فى التخصصات العريقة، التى استقر أمرها فى الحياة الجامعية.

فى البداية لكل قسم دائما، وحتى الوقت الحاضر فى أكثر الأحيان، ليست لائحة المقررات الدراسية (صحيفة التخرج) و بناؤها التنظيمى، لتخصص المكتبات والمعلومات فى الجامعات العربية، بأيدى أصحاب التخصص وحدهم، ولكنها عند النشأة يقينا وعند التعديل والتطوير غالبا، تقع فى أيدى القيادات العليا بالكلية و بالجامعة، وهم حتى الآن من أصحاب التخصصات الأخرى، وكثيرا ما يكون لهم وجهات نظرهم وتصورهم الخاص لهذا التخصص، ولموقعه الأكاديمى بين باقى التخصصات. وقد حدث فى القسم بجامعة القاهرة، ويحدث فى بقية الأقسام بالجامعات العربية الأخرى، أن تفرض تلك التوجيهات وهذه التصورات وهى من خارج التخصص، على لائحة مقرراته دون أن يملك أصحابه لها رداً..!

إن تغيير اللوائح وتطويرها أمر مألوف فى تخصص المكتبات والمعلومات بالخارج، ولكنه متروك لأصحاب التخصص أنفسهم، الأكاديميين فى الجامعات والميدانيين بالمكتبات ومراكز المعلومات، دون أدنى تدخل من أصحاب النفوذ فى التخصصات الأخرى. ولقد كان من الفكاهات المتداولة بيننا فى القسم بجامعة القاهرة حتى السبعينيات، أن المقررات «الإضافية» ونسبتها إلى المقررات «الأساسية الذاتية» ارتفاعا وهبوطاً، مؤشر لا يخطىء أبداً ودليل على الهوية الأكاديمية لعميد الكلية..! مقررات من تخصص التاريخ أو الجغرافيا أو علم الاجتماع أوغيرها، تدخل إلى اللائحة وتخرج منها وتعود إليها وترتفع وتنخفض، بدخول عميد من هذه التخصصات و بخروجه من العمادة..! وهكذا تحول الأمر عند أولئكم «المخضرمين» من رفض هذا «المتطفل» وطرده من الجامعة، إلى استعماره أو استثماره وهما وجهان لعملة واحدة، توسيعا لتخصصاتهم أو تسويقاً لمؤلفاتهم المقررة كتبا دراسية..!

أما بالنسبة للمقررات «الأساسية الذاتية»، فأمرها كان - وأعتقد أنه مازال بدرجات متفاوته بين الأقسام - حقلاً مفتوحاً دون أسوار للأخذ والرد والارتفاع والهبوط، حذفاً وإضافة وتغييراً للتسميات وللمحتويات ولمستويات صفوفها التدريبية، ليس بين الأقسام المختلفة

عبر الأقطار العربية أو فى قطر واحد، وإنما أيضا فى داخل القسم عبر تاريخه الطويل أو حتى القصير. حقا إن البعض القليل من هذا التفاوت وليس كله، قد يدخل فى باب التطور الطبيعى لشخصية القسم خلال مراحل حياته، وقد يرجع فى شيء منه للنمو الذاتى فى التخصص نفسه الذى لا بد أن ينعكس على مقرراته، وقد يكون القليل منه مجرد بصمات ذاتية مرغوبة لكل قسم بين إخوته. أما الجزء الأكبر من ذلك التفاوت الذى قد يبلغ حدّ التناقض، فهو ظاهرة غير صحية فى البناء العام للمقررات الدراسية بتخصص المكتبات والمعلومات عندنا.

ليس من الملائم طبعا، لا فى سياق هذه الدراسة ولا فى الغاية التى أبتغيها، أن أفتح على نفسى بابا قد لا أستطيع إغلاقه، من «المحاكمات» أو «التساؤلات» فى ذلك الحقل المفتوح دون أسوار، للمقررات الدراسية الذاتية بتخصص المكتبات والمعلومات فى جامعاتنا العربية. وإنما أريد فقط إثبات أن الجانب غير الصحى فى ذلك الحقل، يلعب دوراً عكسيا ضد النضج المأمول، للمقررات الدراسية و بنائها التنظيمى فى هذا التخصص. و يكفى لهذا الإثبات نموذج واحد فى جانب معين هو التسميات، قد يكون محدوداً فى حجمه ولكنه بالغ الدلالة فى خلفياته ونتائجه.

هناك مقرر دراسى أساسى ذاتى للتخصص، يضرب بجذوره فى كل معاهد المكتبات والمعلومات عندنا و بالخارج، وقد بدأ هذا المقرر حياته العربية فى «القسم» بجامعة القاهرة، بتسمية أولى تدخل فيها كلمة (المراجع) التى أصبحت تقابل فى تسمياته بالخارج كلمة (References) الإنجليزية. وكانت هذه الكلمة العربية له، توصف أو تخصص إما بكلمة (العامة) أو (المتخصصة) أو (الأجنبية) أو (التراث العربى). وفى تطور حديث بجامعة القاهرة تطورت التسمية فأصبحت (المصادر والمراجع للمعلومات)، وفى تطور أحدث بجامعة الملك سعود ظهرت التسمية (موارد المعلومات)، حيث اختفت كلمة (مراجع) التى ارتبطت به وارتبط بها فى أقسامنا العربية لأكثر من ثلاثين عاماً..!

لست أصادر على حق القسم فى جامعة القاهرة وفى جامعة الملك سعود ، وفى كل جامعة عربية أخرى ، أن يختار من التسميات لمقرراته مايراه ملائما ، ولكننى أشفق على نفسى وعلى كثيرين أمثالى ، من داخل التخصص ومن خارجه مدرسين وطلابا ، لأن كلا منهم لو سارت الأمور فى تسميات المقررات على هذا المنوال ، سيكون فى حاجة حقيقية إلى من يترجم له المدلول فى تسمياتها ، التى باتت تتغير وتتبدل بأسرع من قدرة الإنسان على المتابعة والضبط . كما أننى لا أعتقد أن التخصصات العريقة الثابته الأخرى ، برغم دواعى التغيير والتطوير المستمرة بالنسبة لمحتويات المقررات فيها ، ترهق مدرسيها ودارسيها وترهق الآخرين معهم ، بمثل هذا السيل الذى لا ينقطع من تغيير الأسماء وتبديلها ، فلا تنقطع فيها الرابطة تماماً كما هو الحال عندنا ، بين التسميات الأولى والتسميات الطارئه .

أنا لا أتهم المسئولين عن أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية وأنا منهم ، بالقصور الذاتى أو التقصير الأكاديمى أو الغفلة المهنية ، بالنسبة لهذه الظاهرة غير الصحية . كما أنى لست أبرىء أقسام التخصص ومعاهده بالخارج حتى فى البلاد المتقدمة ، من بعض هذه الأعراض غير الصحية نفسها ، فى بناء المقررات الأساسية الذاتية لتخصص المكتبات والمعلومات هناك ، فالتخصص نفسه فى أكثر جوانبه ، بالنسبة للمعايير الموحدة ، ما يزال فى بداية الطريق . وليست هذه الحقيقة أمراً جديداً أبادر به القراء ، فقد تأكدت فى مسح كبير قامت به اليونسكو ، ونشرت نتائجه على امتداد ٢٨٠ صفحة (١٣ مارس ١٩٧٢) فى بحث رائد بعنوان (المعايير الدولية فى قطاعات المكتبات والتوثيق : I. S. L. T.) .

هناك مظاهر كثيرة للضعف العام فى بناء المقررات الدراسية لتخصص المكتبات والمعلومات ، نتيجة لافتقاد المعايير الموحدة فى أكثر جوانبه ، هذا الافتقاد الذى أصبح ثغرة تتسع ولا تلتئم ، تتسرب من خلالها آفات وأدواء متنوعة ، إلى مقررات هذا التخصص «الأساسية الذاتية» ، فى الوطن العربى بخاصة وفى أقسامه ومعاهده الخارجية بعامة . هناك مقررات ومقررات بتسميات وأسماء هى هى ، ومحتوياتها لا تختلف فقط ولكنها تتباين وتتناقض ..! وهناك محتويات ومحتويات متماثلة تماما بل إنها هى هى ، وأسماؤها

وتسمياتها فى غاية الاختلاف والتباعد..! وهناك مقرر واحد هو هو محدد فى اسمه ومحتواه، يأخذ فى إحدى اللوائح مستوى ومساحة زمنية، ضعف أو ثلاثة أضعاف ما يأخذه هو نفسه بمحتواه واسمه فى لائحة أخرى..!

وهناك مظاهر كثيرة للضعف العام فى بناء المقررات الدراسية «الإضافية»، المطلوبة لتخصص المكتبات والمعلومات، حتى تحولت وظيفتها الأكاديمية كمساندة للتخصص الأساسي، ومترابطة مع مقررات أساسية ذاتية فيه، إلى ملء روتينى لفراغ زمنى موجود بالقسم، أو ضريبة مفروضة من التخصصات الأخرى عليه وعلى أصحابه. وأعتقد أن هذه المجموعة الثانية من المظاهر، ترجع أيضا فى أسبابها البعيدة إلى افتقاد المعيارية فى التخصص، مثلها مثل المجموعة الأولى السابقة من مظاهر الضعف فى المقررات الأساسية الذاتية.

أسلم بأن القيادات الأعلى فى الكلية وفى الجامعة، كانت وما زالت تفرض بعض تصوراتها واتجاهاتها، ليس فى المقررات «الإضافية» فقط، وإنما فى بعض المقررات «الأساسية الذاتية» كذلك، بل لقد تفرض ما تريده هى، حتى فى التسمية وفى المحتوى وفى المستوى وفى المساحة الزمنية. ولقد عانيت ذلك فى جامعة القاهرة بضع مرات، وشاهدته فى غيرها من الجامعات المصرية وغير المصرية. ومع ذلك فإني أقول: لو كان هناك تصور معيارى واضح فى أذهان أصحاب التخصص، للبناء العام فى مقررات تخصصهم الأساسية والإضافية، ما استطاعت تلك القيادات أن تتجاوز هذه المعايير أبداً، أو لكان تجاوزهم لها فى المدى المسموح به على أقصى تقدير.

لقد شجعهم على فرض وجهات نظرهم، أن أصحاب التخصص أنفسهم وهم يختلفون عند تصميم لائحة المقررات وعند تعديلها، لا يكون الأمر فيما بينهم وجهات نظر حول ثوابت ومسلمات، ولكنه تباين وتناقض فى البناء العام لكل من المقررات الأساسية والإضافية. وأرى أن هذه الظاهرة بين أصحاب التخصص - وهى خطيرة ومدمرة لكل ما يتصل بالتخصص نفسه، وليس فقط لبناء المقررات وتطويرها - ترجع الى أن الهوية الأكاديمية للتخصص فى تصورنا نحن بله غيرنا، ما تزال زئبقية فى تكوينها وفى موقعها بين

التخصصات الأخرى. ولوقد تحددت هذه الهوية واستقرت فى أذهاننا، منذ الخمسينيات عند انشاء القسم الأول بالوطن العربى، لوفرنا للتخصص نموا مطردا ونضجا سريعا دون هزات أو نكسات، ولكان فى مقدمة ذلك النمو وهذا النضج، القضية الخطيرة التى نعالجها فى هذا القسم من الدراسة، وهى قضية «المقررات الدراسية و بناؤها التنظيمي».

هوية التخصص أولا

لكل تخصص ثلاثة محاور تقوم عليها هويته، و يتحدد موقعه فى الخريطة العامة للتخصصات الأكاديمية، وتستبين خطوط الاتصال والانفصال بينه و بين غيره من التخصصات. أول هذه المحاور وجوداً ومكانة، هو الموضوع فى واقع الحياة الذى يتناوله التخصص، وثانيها البيانات والمعلومات والفكر المنظم المتكامل، حول قضايا هذا الموضوع ومسائله. ومن الطبيعى أن هذا المحور الثانى يأتى فى وجوده بعد المحور الأول وليس قبله، كما أن هذا الوجود لا يحدث مرة واحدة، ولكنه يولد تدريجياً و يأخذ فترة قصيرة أو طويلة من الزمن، تظهر خلالها البيانات وتستكشف الحقائق، و يتراكمان معاً عبر هذه الفترة بمراحلها المتتالية، حتى يمكن أن يظهر فى الوقت الملائم هذا المحور الثانى علما، موضوعه هو المحو الأول بقضاياه ومسائله.

الفلك مثلا أو الطبيعة موجودان منذ خلق الله هذا الكون، وقد عايشهما الانسان منذ وجوده الأول، و بدأ يتعرف بطريقة بدائية على الكون حوله ومن فوقه. ولكننا نعلم أن علم الفلك وعلم الطبيعة بمعناهما الحقيقي، وكل منهما هو المحور الثانى فى تخصص الفلك وفى تخصص الطبيعة، لم يظهرا إلا فى وقت قريب جدا بالنسبة لوجود المحور الأول فيهما، أو حتى بالنسبة لبداية تعايش الإنسان معهما. ومع هذه الأهمية البالغة لمحور العلم فى أى تخصص، فمن الطبيعى ألا يكون هناك علم دون وجود موضوع له، ومن هنا فإن وجود علم بمعناه الحقيقى مؤشر واضح ودليل قوى على وجود المحورين. بل إن الوجود الحقيقى للعلم ليتطلب وجود المحور الثالث أيضا، وهو المؤسسات ولا سيما الأكاديمية والمهنية وما يتبعهما من المؤتمرات والمجلات والمطبوعات والأدوات والأخلاقيات.

فالمؤسسات الأكاديمية فى صيغة معهد أو قسم أو كلية، هى التى توفر للمحور الثانى أجيالا متتالية، تحمل هذا الفكر المنظم المتكامل وتسير به الى آفاق جديدة، فيبقى حيا ناميا متجددا. كما أن المؤسسات المهنية فى صيغة نقابة أو اتحاد أو جمعية أو جماعة، هى التى ترعى ماقد يكون هناك من «مؤسسات ميدانية» سبقت ظهور العلم أو تطورت وتتطور بما يضيفه إليها. وهى أيضا التى تضع قواعد العمل وأدوات الممارسة فى المؤسسات الميدانية، وهى بالمشاركة أو التعاون مع المؤسسات الأكاديمية، ترعى الشئون المهنية والعلمية لكل من ينتمى إلى التخصص فى مؤسساته الثلاث. فالمؤسسات الأكاديمية والمهنية والميدانية كشخصيات معنوية، هى - وليس العلماء ولا المهنيون كأشخاص طبيعيين - التى تضمن للمحور الثانى - محور العلم والفكر المنظم المتكامل - البقاء والاستمرار والنمو وفتح الآفاق الجديدة.

تلك هى المحاور الثلاثة التى تقوم عليها هوية أى تخصص، ولكنى أود بعد هذا التحديد المبدئى، تزويد شركائى من القراء بثلاث تبصرات هامة فى هذا الشأن، حتى لا يختلط الأمر علينا، ونحن نطبق معاً محاور الهوية على مانعرفه أو ما يهمنا من التخصصات:

١ - بما أن المحور الثانى وهو العلم والفكر المنظم التكامل، يتطلب لوجوده الحقيقى وجود المحور الأول وهو الموضوع، لأنه لا وجود لعلم بغير موضوع، كما يستدعى وجود المحور الثالث وهو المؤسسات؛ لأن العلم بدونهما يعيش فى أذهان أصحابه ويموت بموتهم - لما كان ذلك كذلك، فنحن غالبا ما نستخدم كلمة (العلم) بديلا لكلمة (التخصص)، فنقول «علم الفلك» أو «تخصص الفلك» بمعنى واحد. ومن هنا فإن لكلمة «علم» استخدامين، أولهما للمحور الثانى وحده والآخر للمحاور الثلاثة معاً، وهى بهذا الاستخدام الأخير تساوى كلمة «التخصص». وهنا غالباً ما أستخدمها فى المعنى الثانى إلا إذا كان السياق يتطلب المعنى الأول.

٢ - ليس هناك فرق أصيل فى المحورين الثانى والثالث بين تخصص وآخر، لأن هذين المحورين تابعان تماما للمحور الأول، فموضوع التخصص هو الذى يشتمل فكره وقضاياه ومسائله، كما يشكل مؤسساته الأكاديمية والمهنية والميدانية وكل توابعها. ومن هنا فإن خير ما يميز العلوم والتخصصات بعضها من بعض هو موضوعاتها، كما أن التسمية الدقيقة لأى

علـم أو تخصـص، هـى تلك الكلمة التى ترتبط بموضوعه ارتباطاً محدداً. فإذا كانت الكلمة المرتـبطة بالموضوع غير دقيقة، أو لا تدل عليه دلاله مطابقية، أو كانت تدل عليه وعلى غيره، فـإنـهـا لا تـسـتـطـيع تأدية وظيفة التسمية، و ينبغى فى هذه الحالة أن يستبدل بها غيرها، أو تـدعـيـمـهـا بـكـلـمـة أخرى تر بطها بالموضوع ر بطا دقيقا محكما. و بهذه المناسبة فإن كلمة «المعـلـومـات» فى اسـتـخـدامـاتها المعاصرة، أصبحت لا ترتبط ارتباطا محكما بموضوع واضح محدد، ومن أجل ذلك لا تصلح وحدها تسمية لعلم حقيقى.

٣ـ مع أن مـوضـوعـات الـعلوم هى خيرما يحدد هو ياتها ويميز بعضها من بعض، إلا أن هـذه الموضـوعات فى واقع الحياة متشابكة ومتداخلة، وهو الأمر الذى قد يؤدى فى النهاية إلى تـشابـك الهـو يـات وتـداخلها، ومن ثم افتقاد التميز المنشود بين العلوم والتخصصات. وإذا كـنت أسلم بصدر هذا البيان فأنا لا أسلم بالنتيجة، لأن لكل تخصص أو علم مع موضوعه ـ وهـو محوره الأ ول ـ مـرتكزا متميزاً وزاو ية خاصة، و يتعامل التخصص أو العلم مع موضوعه بذلك المرتكز من خلال هذه الزاو ية. فالإنسان مثلا موضوع لتخصصات وعلوم كثيرة، منها الـطـب وعلم النفس وغيرهما، بيد أن مرتكز الطب فى الإنسان هو الجانب الجسمى، ومرتكز عـلـم النفس فى الإنسان هو الجانب غير الجسمى، وهكذا الأمر فى كل التخصصات والعلوم. فـإذا لـم يـكـن «المـرتـكز» كافيا للتمييز أو مؤديا لبعضه دون كله، فإن «الزاو ية» الخاصة بـالـتخصص كفيلة بتحقيق التمييز النهائى. فاتحاد الموضوعات بين بعض التخصصات تشير إلى درجـة الـقـرابـة بـيـنـهـا، والمرتكزات و زوايا التعامل هى التى ترسم خطوط الحدود لكل منها.

ونـعـود فى نـطـاق الـتـبـصـرات الـثـلاث الـتـى تـزودنـا بها فيما سبق، إلى تحديد هو ية الـتـخـصـص الـذى يـعـنـيـنا، وهو الذى اتفقنا فى القسم الأول من الدراسة أن يأخذ تسمية «المـكـتـبات والمعلومات». أما بالنسبة للموضوع فى هذا التخصص، فقد يكفى أن نقول إن مـوضـوعـه هو المكتبات والمعلومات، ولكن المدلول فى هاتين الكلمتين أو بالأحرى فى الكلمة الثانية، زئبقى مطاط..! بل إنه بطريقة أو بأخرى يكاد يكون موجوداً فى كل التخصصات. ومـعـنـى ذلـك أن ارتـبـاطـه بـالـكـلـمـة الثانية وارتباطها به، أصبح يضعنا أمام موضوع كثير

المرتكزات متعدد الزوايا، و يتسع بذلك لعدد غير قليل من العلوم والتخصصات. ومن الضرورى إذاً بيان المرتكز والزاوية في هذا الموضوع، اللذين يميزان تخصص المكتبات والمعلومات، من كل تخصص آخر له علاقة بهذا الموضوع الواسع.

و بالرغم من أن للمعلومات صورة ذهنية تفكيرية، تسبق أو تتزامن مع الصورة النطقية التعبيرية، فإن أيا منهما وحدها أو حتى متكاملتين معاً، دون أن تتجسد فى وعاء معلومات: «مخطوط» أو «مطبوع» أو «مسموع» أو «مرئى» أو «محسب» سجله الحاسب الألكترونى، أو «مليزر» سجلته أشعة الليزر بطاقتها الضوئية - نقول: إن أيا من الصورتين الذهنية والنطقية للمعلومات وحدهما، ليست موضوعا مباشرا فى تخصص المكتبات والمعلومات. فالمرتكز الأساسى للمعلومات كموضوع لتخصصنا هو تجسد تلك الصورة الذهنية أو النطقية فى واحد من الأوعية «التقليدية»، التى يستخدمها الإنسان دون آلة وسيطة بينه و بينها، أو فى واحد من الأوعية «غير التقليدية» وهى المسموعات والمرئيات والمحسبات والمليزرات، فى شكل شريط أو قرص أو أسطوانة أو غيرها، تتطلب وجود آلة أو أكثر عند الاستخدام.

كما أنه لا يدخل بصورة مباشرة أساسية كموضوع لتخصص المكتبات والمعلومات، تلك الوسائل التى تستخدم فى نقل المعلومات وأوعية المعلومات، من البريد والبرق والهاتف، وغيرها من القنوات والوسائل الأحدث فى الاتصال عن بعد، التى تنقل الصوت أو الصورة أو البيانات، بواسطة الكابلات النحاسية أو الألياف الزجاجية، أو بواسطة الأقمار الصناعية، عبر مسافات تبلغ مئات الأميال وآلافها.

من المؤكد طبعا أن تخصصات أكاديمية راسخة، كالفلسفة وعلم النفس والتربية والإعلام وهندسة الاتصالات، تتخذ المعلومات «غير الوعائية» موضوعات لها، باعتبارها تتضمن نقط الارتكاز وزوايا التعامل فى المحور العلمى لكل منها، سواء المعلومات فى مستواها التفكيرى التعبيرى، أو فى شكلها الإعلامى وأنماطها الاتصالية. ومن المؤكد كذلك أن «علم المعلومات الوعائية» وهى التسمية الأكاديمية لتخصصنا، لا يستطيع أن يجهل أو يتجاهل «علوم المعلومات غير الوعائية»، ليس فقط للتكامل الطبيعى فى نشاطات

الإنسان ومعارفه، الذى تؤكده نظريات المعرفة ووحدتها، ولكن أهم من ذلك للتلاحم والتداخل الحتمى، فى القضايا والمسائل على جانبى الخط الأكاديمي، الذى يضع تخصص المكتبات والمعلومات فى جانب، و يضع التخصصات الأخرى فى الجانب أو الجوانب المقابلة.

فالخبرات والتجارب والمعلومات فى ذهن الإنسان وتفكيره أو على لسانه، هى المصدر الذى يؤخذ و يسجل فى الأوعية، كما أصبحت المكتبات ومراكز المعلومات تتعامل بصفة مستمرة ومتزايدة، مع الوسائل والقنوات التى تنقل المعلومات وأوعيتها. ومن هنا فسوف نرى، عند معالجة التصميم النظرى والوضع التنفيذى لبناء المقررات، أن المقررات «الإضافية» للتخصص، ينبغي أن تحدد بعناية ودقة، وأن تؤخذ من تلك التخصصات ذات الموضوعات، سواء المرتبطة بالمعلومات فى صورتها الذهنية والنطقية، أو المرتبطة بالنقل التقليدى وغير التقليدى للأوعية وللمعلومات، وأن تعالج فى أقسام المكتبات والمعلومات، بحيث تكون تدعيما لمقرراتها «الأساسية الذاتية»، وليست عبئا أو ضريبة مفروضة عليها.

«أوعية المعلومات» إذا هى «المرتكز» المقصود فى تخصص المكتبات والمعلومات، ولكننا لو أنعمنا النظر فى هذا المرتكز أو فى أوعية المعلومات تلك، لوجدنا فيها زاو يتين تستحقان التوقف والمناقشة، لتحديد ما يرتبطان به من العلوم والتخصصات والمهن. أولاهما «المحتوى» فى هذه الأوعية من بيانات ومعلومات وأفكار، و يقوم هذا المحتوى على عمليات كثيرة ومتنوعة، وتشمل فيما تشمل: الملاحظة، والتجربة، والتذكر، والتداعى، وطرق البحث، وتحليل المضمون، والتحليل، والتركيب، والمقارنة، والفرض، والتحقق من الفرض، والاستنتاج والكشف، الخ. ثم التأليف، وصياغة الرسائل، وكتابة المقالات، وتجهيز التقارير، وتصميم الإعلانات وإعداد المعاملات، والتحقيقات، الخ. و يرتبط بتلك العمليات و يقوم عليها فى المستوى الأكاديمي تخصصات متعددة، مثل: المنطق الصورى، والمنطق الحديث، ومناهج البحث، واللغات، والآداب، والإعلام بفروعه، والقانون، والإدارة، الخ. بل إننا لنستطيع أن نقول: إن لكل تخصص أو علم بما فيها علم المكتبات

والمعلومات أو تخصصه، جانبه «البحثى والتكوينى والتأليفى» الخاص به، الذى يثمر أدبه ومؤلفاته، من الكتب والدوريات والبحوث والتقارير الخ.

أما الزاوية الثانية فى أوعية المعلومات بعد زاوية «المحتوى» السابقة، فهى «التجسيد» لتلك الأوعية فى وجودها المادى، وقد أصبح فى الوقت الحاضر سلسلة طويلة من العمليات الفنية، المتداخلة فيما بينها والمتكاملة مع عمليات المحتوى التى سلف توضيحها. وتشمل هذه الزاوية الثانية فيما تشمل: الاختراع والتصنيع لوسائط الكتابة والتسجيل، من الورق والشرائط والأقراص والأسطوانات، والابتداع والتطوير لنظم الكتابة والتسجيل، من الخط والرقن والطباعة والمغنطة والثلم والتحسيب والليزرة، والإخراج الفنى للأوعية، الخ. ويضاف إلى ماسبق قواعد الاتفاق مع الكتاب والمؤلفين، والتعرف على احتياجات السوق، من نوعيات الأوعية وأشكالها وكمياتها، وتقدير التكاليف واحتمالات الربح والخسارة، والتخطيط لمتطلبات الدعاية والنقل والإرسال والبث والتوزيع، الخ. وترتبط تلك العمليات متتابعة أو متوازية، بمجموعة من المهن والتخصصات والعلوم، يأتى فى مقدمتها الطباعة، والنشر، والاقتصاد، والتجارة، الخ كما أنها اعتمدت على التكنولوجيات البدائية والتقليدية فى الماضى البعيد والقريب، وأصبحت تعتمد بصورة واسعة على التكنولوجيات الحديثة، الآلية والألكترونية والليزرية.

تلكما الزاويتان فى أوعية المعلومات («المحتوى» بما فيه من البحث والتكوين والتأليف، و «التجسيد» بما فيه من التصنيع والإخراج والتوزيع) لهما كما نرى علوم وتخصصات ومهن ومؤسسات، يرى كل واحد منها فى عملية أو عدة عمليات معينة، الموضوع الذى حدد لنفسه فيه مرتكزاً متميزاً وزاوية خاصة يمثلان هويته. ومن المؤكد أن علاقات متفاوتة فى درجة الصلة، تربط بين تخصص المكتبات والمعلومات فى جانب، وبين كل التخصصات المرتبطة بأوعية المعلومات فى الزاويتين السابقتين. ودرجة هذه العلاقة هى التى تحدد نوع المقررات الإضافية ونسبتها، فى لائحة المقررات بأقسام المكتبات والمعلومات. ولكن السؤال يبقى، وهو: ما هى الزاوية إذاً غير الزاويتين السابقتين، التى يتخذها

تخصصنا أساساً لهويته وموقعه فى الخريطة العامة للتخصصات الأكاديمية، التى تلتقى جميعا ولكل منها زاويته الخاصة فى أوعية المعلومات؟

الزاوية المطلوبة لنا يمكن تلخيصها هنا فى كلمتين اثنتين، هما «الضبط والاستخدام» بما يتضمنه كل منهما من العمليات والأدوات والمؤسسات. فليست أوعية المعلومات موضوعا ولا مرتكزا، بكافية فى تحديد الهوية لتخصص المكتبات والمعلومات، وإنما هى أوعية المعلومات من حيث الضبط والاستخدام. وقد يبقى فى قضية تحديد الهوية نقطة واحدة، قبل أن ترسم لهذه الهوية أبعادها ومكوناتها الداخلية، التى يمكن ترجمتها إلى مقررات أساسية ذاتية للتخصص. وتتعلق هذه النقطة بالفرق بين هوية «المكتبات والمعلومات» وهوية «الأرشيفات والمحفوظات»، حيث أن زاوية «الضبط والاستخدام» مشتركة بينهما، وقد جعلتهما فعلا من التخصصات التوائم، كما رأينا فى القسم الأول من الدراسة. الفرق بينهما يقع فى «المرتكز» نفسه وليس فى «الزاوية»، فمرتكز المكتبات والمعلومات هو «أوعية القراءات والبحوث»، ومرتكز الأرشيفات والمحفوظات هو «أوعية المكاتبات والالتزامات».

أبعاد التخصص وهيكلة المقررات

الهوية فى تخصص المكتبات والمعلومات، بمقتضى «الزاوية» التى تحددت للتعامل مع موضوعه، وهى «الضبط والاستخدام» لتلك الأوعية، تتطلب دراسة أوعية المعلومات هذه، التقليدية منها كالمخطوطات والمطبوعات وغير التقليدية كالمسموعات والمرئيات والمحسبات والمليزرات، باعتبار أن هذه الأوعية هى الذاكرة الخارجية لكل معارف الإنسانية وعلومها، وهى بذلك مصادر القراءة والبحث لكل التخصصات. فلهذا التخصص علاقة فريدة بكل التخصصات الأكاديمية الأخرى، لأن لكل منها رصيده الماضى والمتجدد من أوعية المعلومات المخطوطة والمطبوعة إلى جانب الأوعية الحديثة، وهذا الرصيد هو عطاؤه فى موضوعه. أما حصر هذه الأرصدة وضبطها، وإتاحتها للاستخدام والاستفادة منها، فهذه مسئولية المتخرجين فى تخصص المكتبات والمعلومات، من خلال لائحة المقررات الدراسية فى

أقسامه ومعاهده، «الأساسية الذاتية» من داخل التخصص، «والإضافية» العامة والاستنادية من التخصصات الأخرى.

من الممكن أن تصادف عشرات وعشرات، من المقررات الأساسية الذاتية لتخصص المكتبات والمعلومات، ولكنها جميعا كمبدأ وقاعدة، ينبغى أن تهدف إلى تزو يد الطلاب والدارسين بالحقائق والخبرات والمهارات، التى يحققون بها فى المؤسسات الميدانية بعد التخرج، وظيفتى «الضبط والاستخدام» منفردتين ومتكاملتين كل منهما مع الأخرى، مادامت هاتان الوظيفتان هما جماع الأمر فى التخصص، الذى نقف جميعا مدرسين ودارسين تحت مظلته. ونحن لا نستطيع هنا وضع التصميم النظرى للمقررات «الأساسية الذاتية» للتخصص، وهو العطاء الأهم فى هذا القسم الثانى من الدراسة، بل ولا نستطيع التعرف بدقة على المقررات «الإضافية» من التخصصات الأخرى، قبل استجلاء الأ بعاد الرأسية والأفقية فى هاتين الوظيفتين، مع الإشارات الموجزة إلى تأثير المهم من هذه الأ بعاد فى الهيكل العام للمقررات، ومن ثم يأتى التصميم النهائى للمقررات فيما بعد، استجابة واقعية لمتطلبات الممارسة الدقيقة والإنجاز الناجح لعمليات الضبط والاستخدام.

أولا - أما بالنسبة لوظيفة «الضبط البيليوجرافى» منفردة وحدها، فقد كانت منذ القدم هدفا لممارسات الأفراد من العلماء والوراقين والهواة، من قبل الطباعة ومن بعدها. وصدر فى هذا السياق التقليدي المأثور مئات الألآف من الأدوات البيليوجرافية، التى تضبط كل منها مجموعة من أوعية المعلومات فى نطاق زمنى ومكانى ونوعى معين. وقد تحول الأمر فى هذه الوظيفة تدريجيا، منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر، فأصبح مجالا حيو يا للشركات والمؤسسات الميدانية للتخصص، التى تعمل من منطلق تجارى وشبه تجارى، أو من منطلق الخدمات العامة. وصاحب ذلك وأدى إليه وتفاعل معه، دخول التكنولوجيات الحديثة بصورة مكثفة خلال العقود الأخيرة إلى وظيفة الضبط البيليوجرافى، فظهر كثير من الأدوات بتسمية جذابة هى «بنوك المعلومات البيليوجرافية».

و يرتبط بوظيفة «الضبط البيليوجرافى» منفردة أو متكاملة مع «الاستخدام» وظيفة «الضبط الداخلى» للمحتو يات، فى قطاع هام من موضوع التخصص، وهو الأ وعية المرجعية

العريقة منها فى تاريخ الذاكرة الخارجية والطارئة فى العصر الحديث، كالمعجمات والموسوعات ودوائر المعارف والتقاويم والأدلة وملخصات الحقائق والموجزات الإرشادية، التى تيسر بطبيعة التنظيم والضبط فيها، الاسترجاع السريع للمعلومات منها واستخدامها عند الحاجة إليها.

وقد كانت الأوعية المرجعية هى الأخرى منذ القدم، هدفا لممارسات الأفراد من الفلاسفة والعلماء والباحثين فى كل التخصصات قبل الطباعة وبعدها. وصدر فى هذا النطاق التقليدى المأثور عشرات الالآف من الأوعية المرجعية، التى كانت وما زالت تكون مع مئات الالآف من الأدوات الببليوجرافية السابقة، أساسا ثابتا لوظيفتى الضبط والاستخدام. والأمر كذلك هنا أيضا بالنسبة لدور الشركات والمؤسسات الميدانية، التى جعلت من أوعية المراجع مجالا حيويا لأعمالها، وأصبح نظام الضبط فى داخل هذه الأوعية عملا مستقلا أو شبه مستقل عن مادة المحتويات، ويدخل بطبيعته فى وظيفتى الضبط والاستخدام. بل إن هذه الشركات والمؤسسات الميدانية، أخذت خلال العقدين الأخيرين تستعين فى تصنيع هذه الأوعية المرجعية بالتكنولجيات الحديثة، فيصدر بعضها الآن فى شكلين أولهما تقليدى مطبوع يحمل التسمية التقليدية، قاموسا لغويا أو معجما للأشخاص أو غيرهما، وثانيهما ألكترونى محسب أو مليزر يحمل إحدى التسميات الحديثة الجذابة، مثل: بنك معلومات (لغوى)، أو قاعدة بيانات (للأشخاص)، الخ. بل إن الشكل التقليدى العريق، بدأ يختفى فى نماذج معينة من أوعية المراجع فى البلاد المتقدمة.

وهكذا كما نرى، تطور الأمر فى وظيفة «الضبط» وحدها أو متكاملة مع «الاستخدام»، إلى مايسمى فى الوقت الحاضر (نظم المعلومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية). أما بالنسبة لنظم المعلومات الببليوجرافية، فللمقررات الأساسية الذاتية للتخصص فى هذه النظم زاويتان للدراسة، أولاهما: (الدراسة الاستخدامية) حيث يتعرف الدارسون على الأدوات التقليدية وغير التقليدية من أجل استخدامها، وثانيتهما: (الدراسة الإنشائية) حيث يكتسب الدارسون المهارات الملائمة، لإنشاء ما يتطلبه الضبط والاستخدام فى سياقاتهما المعاصرة من أدوات. وكذلك الأمر بالنسبة لنظم المعلومات غير الببليوجرافية،

فلها دراستان استخدامية وإنشائية ، بيد أن الدراسة الإنشائية هنا لا ترتبط بالمحتويات وتكوينها فلها أصحابها من المتخصصين ، وإنما ارتباطها بضبط هذه المحتويات ووضع التنظيم الملائم لها داخليا ، إسهاماً فى استرجاع الحقائق منها سريعا عند الحاجة إلى استخدامها .

ثانيا ـ وأما بالنسبة لوظيفة «الاستخدام» منفردة أو متكاملة مع «الضبط» ، فقد جرى العرف منذ أقدم العصور على إنشاء المؤسسات الميدانية ، التى تختزن أوعية المعلومات من أجل استخدامها والانتفاع بها عند الحاجة ، بتسميات تطورت من «بيت الحكمة» و «دار العلم» فى الماضى البعيد ، إلى «خزانة الكتب» و «دار الكتب» فى الماضى القريب وبعض الحاضر ، وأخيراً إلى «المكتبة» و «مركز التوثيق» و «مركز المعلومات» فى أكثر الحاضر وفى المستقبل القريب على الأقل . وقد انضمت إليها تحت مظلة التخصص فى أواخر القرن التاسع عشر بعامة ، وفى القرن العشرين وفى أواخره بخاصة ، تلك المؤسسات الميدانية للضبط التى أشرنا إليها فى «أولا» من قبل ، وكذلك المؤسسات المهنية له المتمثلة فى الجماعات والجمعيات والاتحادات الوطنية والقومية والدولية ، والمؤسسات الأكاديمية المتمثلة فى مدارس المكتبات المعلومات ومعاهدها وأقسامها بالجامعات العتيقة والعصرية .

وقد أصبحت هذه الفئات الأربع من المؤسسات فى الوقت الحاضر ، التقليدية منها المشدودة إلى الماضى ، والحديثة المبهورة بالمستقبل وهما الأقل عدداً ونفعاً ، ومعهما الوسطيات المستمسكات بالأصيل من الماضى والآخذات بالجوهر من الحاضر ـ وهن الأكثر والأنفع ـ أصبحت هى القواعد الأربع التى يقوم عليها التخصص ، ومن الطبيعى أن يكون لكل واحدة من تلك الفئات الأربع ، موقعها فى خريطة المقررات الدراسية . وإذا كانت المؤسسات الاختزانية أيا كانت التسمية التى تحملها باعتبارها البداية والغاية فى نشأة التخصص وفى تطوره ، وباعتبار ما تتولاه من وظائف وعمليات فنية كثيرة ومتنوعة ، تحتل قطاعاً كبيراً فى خريطة المقررات الدراسية للتخصص ، فقد أصبح من الضرورى أيضا تمثيل المؤسسات الثلاث الأخرى فى هذه الخريطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وعلينا الآن، لتحديد المعالم الهامة فى القطاعات المخصصة للمؤسسات الاختزانية بخريطة المقررات الدراسية، أن نبرز المكونات البنيوية التحتية والفوقية بأركانها الخمسة. فى أية مؤسسة اختزانية تحقق وظيفة الضبط لما تقتنيه وتتيحه للاستخدام، كما يلى:

١ ـ أول هذه الأركان «الكيان الأم»، إذ ليست هناك مؤسسة ميدانية لاختزان واستخدام أوعية القراءات والبحوث موجودة فى فراغ، ولكنها دائما وفى كل الأحوال ـ إلا إذا كان هناك وضع غير منطقى ـ محاطة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يمكن أن نسميه الكيان الأم، الذى قد يتمثل فى مدرسة أو كلية أو جامعة أو مركز للبحوث من أى نوع، أو فى قرية أو مدينة أو أحد الأحياء بعاصمة كبيرة. فالكيان الأم هو ذلك الشخص المعنوى أو الجماعة، التى أنشئت المؤسسة الميدانية الاختزانية للأوعية، لخدمة أفراده وإمدادهم كلا حسب اهتماماته، بما يحتاج إليه من القراءات والمعلومات. ولهذا الركن تأثير كبير فى البيئة التحتية للأركان الأربعة التالية، ومن ثم فى كل المقررات الدراسية المرتبطة بها، سواء الأساسية الذاتية من داخل التخصص، أو الإضافية العامة والاستنادية من التخصصات الأخرى. بل إن الاحتياجات التى يمثلها فئات متجانسة من الأفراد فى ذلك الكيان الأم، قد تتطلب تصميم مقررات محددة تأكيداً لأهمية هذه الفئات، ومن ثم دراسة الأوعية الملائمة لهم ومصادرها، والخدمات التى تقدم على أساس تلك الأوعية.

٢، ٣، ٤ ـ ثانيها وثالثها ورابعها الثلاثية الوظيفية فى أية مؤسسة ميدانية اختزانية للأوعية، أيا كان اسمها، والكيان الأم الذى تقوم فيه، وهى على الترتيب: ٢) الاختيار والاقتناء للأوعية ٣) والتنظيم الفنى أو الضبط الاقتنائى لها ٤) وخدمة الأفراد فى الكيان الأم باسترجاع الأوعية والمعلومات لهم.

٢ ـ وتتضمن وظيفة (الاختيار والاقتناء) مجموعة من التحديات الاستراتيجية والتكتيكية، لعل أجدرها بالتنويه فى سياق المقررات الدراسية وبنائها جانبان: أ) متابعة أدوات «الضبط الببليوجرافى» السابق، الراجعة منها والجارية، من أجل بناء المجموعات الأساسية فى المكتبة أو المركز ابتداء، ومن أجل تدعيمها وتجديد شبابها بصفة مستمرة،

بحيث تستجيب تلك المجموعات ليس فقط للاحتياجات الفعلية من جانب المنتفعين، وإنما تأخذ فى الاعتبار أيضا الحاجات المتوقعة على المدى القريب والبعيد. ب) التنبه إلى الطبيعة الخاصة والإمكانات المتنوعة، لفئات الأوعية التى تتطلبها المؤسسة الميدانية للاختزان، كأوعية المراجع، والمطبوعات الحكومية، والدوريات، الخ. التى غالبا ما تتطلب تصميم بعض المقررات الأساسية الذاتية، لبيان ماهيتها وأهميتها النسبية فى الاستخدام.

٣ - وتتضمن وظيفة (التنظيم الفنى: الضبط الاقتنائى) كذلك مجموعة من التحديات الاستراتيجية والتكتيكية، لعل أجدرها بالتنويه فى المقررات الدراسية و بنائها الجوانب التالية:

أ) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذى يكاد يكون تاما، بين العمليات الفنية التى تجرى فى «الضبط الاقتنائى» هنا و «الضبط غير الاقتنائى» السابق. وقد حتم هذا التقارب والتماثل فى العقد الأخير التكاليف المرتفعة لهذه العمليات، كما أتاحت التكنولوجيات الحديثة إمكانات لم تكن فى الحسبان لاعتماد كل منهما على الآخر فى هذه العمليات، بحيث يتم للوعاء الواحد عملياته الفنية مرة واحدة، تعتمدها أى من مؤسسات الاختزان أو مؤسسات الضبط، اذا سبقت إليها من مؤسسة أخرى، وهذا هو المنهج الذى يدعو إليه مشروع (الضبط الببليوجرافى العالمى: UBC). ومن هنا نشأت الضرورة لترك بعض المصطلحات السابقة فى هذه العمليات الفنية، التى درجت عليها هذه المؤسسات أو تلك، لتستبدل بها مصطلحات جديدة تدعيما للوحدة والتكامل فى هذه العمليات الفنية. من نماذج التغيير استخدام (وصف ببليوجرافى) بدلا من (فهرسة وصفية) و (تحليل موضوعى) بدلا من (فهرسة موضوعية) فى تسميات هذه المقررات الوظيفية.

ب) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذى يكاد يكون تاما، بين العمليات الفنية التى يتطلبها «الضبط الاقتنائى» و «الضبط غير الاقتنائى»، مهما اختلفت الأوعية التى يتم ضبطها طبيعة أو محتوى، وقد حتم هذا التقارب والتماثل العوامل نفسها فى الجانب السابق. ومن هنا نشأت الضرورة فى سياق المقررات الدراسية بناء ومحتويات وتسميات، أن تعامل

محتويات الدوريات معاملة الدوريات نفسها وغيرها من الأوعية المستقلة، برغم أن محتويات الدوريات يتولاها عادة مؤسسات الضبط، بينما تكتفى مؤسسات الاختزان بالعمليات الفنية للأوعية المستقلة. ومن نتائج هذا الاتجاه الحتمى توحيد التسميات فى المقررات الوظيفية للعمليات الفنية الثلاث (الوصف الببليوجرافى، التحليل الموضوعى، التصنيف) لكل أنواع الأوعية وفئاتها وأشكالها.

ج) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذى يكاد يكون تاما، بين عمليتين فنيتين من عمليات «الضبط الاقتنائى» و «الضبط غير الاقتنائى»، وهما التحليل الموضوعى المتمثل فى (رؤوس الموضوعات)، وبيان الرأس للوصف الببليوجرافى المتمثل فى (المداخل) الأساسية والإضافية. وقد حتم هذا التقارب والتماثل العوامل نفسها فى الجانبين السابقين، فظهرت مثلا (ملفات الاستناد للأسماء وملفات الاستناد للموضوعات) والثانية منهما هى نفسها مانعرفه سابقا باسم (قوائم رؤوس الموضوعات) بعد تحسيبهما بمنهج واحد ليستخدما بطريقة واحدة. ومن هنا نشأت الضرورة فى سياق المقررات الدراسية بناء ومحتوى وتسميات، لضمّ هذين الجانبين معاً باسم (نقط الإتاحة الوصفية والموضوعية) بدلاً من فصلهما سابقا باسم (المداخل) و (رؤوس الموضوعات)، وهذا التكامل والربط فيهما هو مادرجت عليه مؤسسات الضبط منذ وقت غير قصير.

٤ ـ أما وظيفة (الخدمة والاسترجاع) فهى الغاية التى تعمل لها المؤسسات الاختزانية للأوعية، وهى النصف الأهم فى ثنائية (الضبط والاستخدام) التى تحقق للتخصص هويته. ولعل ذلك هو السبب فى السيل الذى لا ينقطع من التسميات والمصطلحات المرتبطة بهذه الوظيفة، فى اللغة الإنجليزية ومن ثم فى اللغة العربية، وقد أصبحت تتبعها حذوك النعل بالنعل، بعد استخدام التكنولوجيات الحديثة فى تأدية خدمات تلك الوظيفة للمستفيدين، بحيث يبدو الأمر وكأننا أمام فئات لاحصر لها من هذه الخدمات، بينما الجوهر الحقيقى قد لا يتجاوز نوعين أو ثلاثة.

والحقيقة الأولى أن كثيرا منها غالبا ما يكون تسميات ترويجية تجارية وشبه تجارية، لخدمة نوعية واحدة ذات اسم علمى واحد. بل إن لهذه الخدمات غير التقليدية كلها أو

أكثرها على الأقل، أصولها الثابتة فى الخدمات التقليدية. ومن هنا تأتى الضرورة فى سياق المقررات الدراسية بناء ومحتوى وتسميات، أن يكون الربط محكما بين الخدمات التقليدية وغير التقليدية، فى نطاق المقرر الفريد أو المقررات المتعددة المخصصة لهذه الوظيفة.

والحقيقة الثانية وهى الأكثر أهمية، أن هذا الربط المحكم بين المحتويات التقليدية وغير التقليدية، داخل المقرر الواحد أو المقررات المتعددة لوظيفة معينة، هو المبدأ الأساسى والأحكم، ليس فى هذه الوظيفة وحدها، ولكنه كما رأينا من قبل واجب التطبيق فى كل المقررات الأساسية الذاتية، عند مناقشة «نظم المعلومات الببليوجرافية» و«نظم المعلومات غير الببليوجرافية» و«الاختيار والاقتناء» و«التنظيم الفنى». فليس من المقبول مثلا أن يكون هناك مقرر أو مقررات دراسية للمراجع المطبوعة بتسمية تقليدية، ثم مقرر أو مقررات دراسية للمراجع المحسبة بتسمية غير تقليدية، فنقيم بذلك الحوائط الصماء داخل التخصص، ونُمزق جهلا أو تجاهلاً جوهراً واحداً، مخدوعين بالترويجات الإعلانية والتجارية.

٥ ـ خامس الأركان فى بنية المؤسسات الاختزانية للأوعية وظيفة أيضا، ولكنها ليست كالوظائف الفنية فى الأركان (٢، ٣، ٤) السابقة. وإنما هى وظيفة (الإدارة) التى تدبر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لثلاثية الوظائف الفنية أعلاه، كما تتولى مسئولية التنسيق الداخلى بين العمليات الفنية فى كل منها، وتوجهها فى كل ما تقوم به نحو احتياجات (الكيان الأم)، باعتباره الركن الأول والأهم فى بنية المؤسسة الاختزانية. ومن الطبيعى أن يكون هناك تداخل بين محتويات هذه الوظيفة، وهى الإدارية التدبيرية المتبوعة، وبين المحتويات بالوظائف الثلاث قبلها، وهى الفنية التنفيذية التابعة، وهما معاً فى داخل كل مؤسسة اختزانية واحدة. ومن هنا يأتى التداخل الحتمى والازدواج الذى لا مفر منه، بين محتويات المقرر أو المقررات الدراسية المخصصة لهذه الوظيفة فى جانب، وبين المحتويات فى المقررات الدراسية المخصصة لتلك الوظائف الثلاث فى الجانب الآخر.

ولست أعتقد ونحن نختتم معاً (أبعاد التخصص فى هيكلة المقررات) أنى أفاجىء الزملاء والأبناء بجديد لا يعرفونه، بشأن مشكلة التداخل والازدواج فى محتويات المقررات

بتخصصهم. ذلك أن التداخل أو الازدواج بين هذه المقررات، لا يرجع فقط إلى تداخل بعض الأبعاد بهوية التخصص فى وجودها وتكوينها، كما هو الحال بالنسبة لوظائف المؤسسات الاختزانية هنا، ولكنه أمر مألوف فى لوائح التخصصات جميعا لكل مقرراتها الدراسية تقريبا، حتى لو لم يكن هذا التداخل أو الازدواج موجوداً.

وتفسير ذلك هو أن العلاقة بين التصور النظرى الإطارى لهوية التخصص وأبعاده، أشبه شيء بالإطار الفكرى الذى يضعه الفيلسوف أو العالم للمعرفة الإنسانية كلها، بينما المقررات الدراسية المدرجة بلوائح الأقسام والمعاهد لهذا التخصص، أشبه شيء بالكتب والمؤلفات التى لا يرتبط أصحابها واعين أو غير واعين، بالحدود التى يرسمها الفيلسوف أو العالم داخل ذلك الإطار الفكرى. فإذا كانت هذه الحدود تعين موقعا للدين وآخر للتربية وثالثا للتاريخ، فهناك مؤلفات غير قليلة يلتقى فى الواحد منها الدين بالتربية بالتاريخ والأمر كذلك بين الأبعاد التى سجلناها هنا لتخصص المكتبات والمعلومات ولهويته، وبين المقررات الدراسية التى نجدها لهذا التخصص فى أقسام المكتبات والمعلومات، بالجامعات والمعاهد فى البلاد العربية وبالخارج كذلك. وهى قضية تبدو طبيعية فى أسبابها النظرية ومنطقها الواقعى، إلا أنها لو تركت لأسبابها وواقعها دون أن توضع لها الضوابط والمعايير، فقد تنتهى إلى تشتيت التخصص نفسه وتبديد هويته.

الضوابط والمعايير لبناء المقررات وتقويمها

إذا كانت الصورة النظرية الإطارية لتخصص المكتبات والمعلومات، وللأبعاد الرأسية والأفقية فى ما هيته وهويته بين التخصصات الأخرى، قد ظهرت لنا فى بضع صفحات مضت، وحدة فكرية واحدة متكاملة، فمن الطبيعى أنها عند التجزؤ إلى مقررات دراسية، لن تكون مثل مسطح من الورق، يقسم إلى عدد من المساحات المتساوية أو المختلفة فى الشكل والمساحة، بحيث يكون مجموع هذه المساحات المجزأة، هو نفسه مساحة المسطح الأصلى أو الأم دون زيادة أو نقص. أما إذا كان هناك نقص وهو أمر كثير الاحتمال، فمن

المؤكد أن بعض العناصر أو القطاعات فى الصورة الإطارية للتخصص ، وفى الأ بعاد الرئيسة لماهيته وهو يته ، قد أهملت فلم تتمثل فى مقرر أو فى مقررات تلائمها فى صحيفة التخرج .

والمألوف على أية حال فى المسطحات الإطارية للتخصصات ، أن يكون هناك عند تجزئتها إلى مقررات دراسية ، قدر ما من التداخل قليلا أو كثيرا . والقدر الأمثل من التداخل فى هذه الحال ، هو الذى يسمح فقط بالر بط بين هذه المساحات ، دون تكرار أو ازدواج لافائدة منهما . أما إذا زاد التداخل والتكرار والازدواج بين المقررات الدراسية ، عن ذلك القدر الأمثل ، الذى ير بط بينها و يصلها معاً بالتخصص الذى تنتمى إليه ، فهذا هو أخطر الآفات التى تعانى منها الأقسام الأكاديمية الناشئة ، فى كل الجامعات بالوطن العر بى و بالخارج .

هناك إذاً احتمالان عند بناء المقررات الدراسية لتخصص المكتبات والمعلومات ، فى كل منهما خطورة على التخصص وخطر على القسم الذى يتولاه : إغفال بعض الجوانب الهامة فى التخصص ، وتركها دون مقرر أو مقررات تغطيها ، أو الازدواج والتداخل والتكرار غير المرغوب فيه بين المقررات الدراسية ، برغم ما تحمله من تسميات مختلفة متميزة . وغالبا ما يقع الاحتمالان فى اللائحة الواحدة ، فتتضاعف الخطورة و يزدوج الخطر ، إذا لم تكن هناك معايير حقيقية وضوابط ثابتة ، يرجع إليها عند إعداد إحدى اللوائح أو عند تطو يرها وكشف ما يعتر يها من عيوب .

وقد وصلت خلال السنوات الطوال التى عايشت فيها هذه القضايا وغيرها بأقسام المكتبات والمعلومات فى الوطن العر بى ، إلى نظام أزعم أنه يضمن للمسئولين فى هذه الأقسام ، طريقا مأمونة تخلو من الفجوات ومن الازدواج ، فى لوائح المقررات الدراسية بأقسامهم . وأستند فى هذا الزعم إلى أساسيات المنهج العلمى الذى اتبعته فى الوصول إلى هذا النظام ، حيث لاحظت بعناية وتركيز ومتابعة مستمرة ، عناصر هذه القضايا فى القسم الذى أعمل فيه ، وفى أقسام أخرى كثيرة دعيت إليها أو زرتها و بحثت فيها القضايا نفسها . وخرجت بفرض مبدئى ناقشته مع زملائى بالقاهرة أواخر السبعينيات ، و وضعته موضع التجر بة عدة مرات : فى القسم بجامعة القاهرة ، وفى تقرير لأستاذ زائر بجامعة الإمام محمد

بن سعود الإسلامية (مارس ١٩٨٣)، وفى تقرير لأستاذ زائر بجامعة الكويت (إبريل/ مايو ١٩٨٤).

وكانت كل واحدة من تلك التجارب فرصة ذهبية، للتأكد من صلاحيته المبدئية بصفة عامة، ولمزيد من الإضافات التى تخلصه من بعض الشوائب السطحية. وكان التحقق النهائى من نجاح هذا النظام، هو استخدامه من جانب أحد طلابى (الدكتور/ أسامة السيد محمود)، فى بحثه الذى حصل به على درجة الدكتوراه عام ١٩٨٦، من جامعة القاهرة بعنوان (المكتبات والمعلومات فى الدول المتقدمة والنامية: الاتجاهات، والعلاقات، والمؤسسات، والإنتاج الفكرى)، حيث استخدمه فى دراسة لوائح المقررات الدراسية وتحليلها، بعدد كبير من أقسام المكتبات والمعلومات، ومدارسها ومعاهدها و برامجها، فى البلاد المتقدمة وفى البلاد النامية بأورو با وأمريكا وآسيا وإفريقيا.

وأقدم اليوم هذا النظام بعد مراجعة جديدة له، وجدتنى مدفوعا إليها وقد أصبحت أحد أعضاء هيئة التدريس فى أحدث قسم للمكتبات والمعلومات بالوطن العربى، وهو القسم الذى بدأ حياته فى كلية الآداب بجامعة الملك سعود، منذ الفصل الأول للعام الجامعى ١٩٨٦/١٩٨٧م. وأملى أن يكون هذا النظام الذى نشأ ونما واستوى على عوده خلال السنوات العشر الماضية، فى أيدى زملائى وأبنائى المسئولين عن تخصص المكتبات والمعلومات بالوطن العربى - أن يكون هو «الميزان» الذى نكشف به معاً التكرار فى لوائح المقررات المطبقة فى أقسامنا، أو الإهمال المحتمل لأ ية جوانب أساسية فى التخصص، أو افتقاد التوازن العام فى هذه اللوائح، إلى جانب كونه أداة مفيدة فى التصميم النظرى والتنفيذى، للوائح المقررات عند الإنشاء وعند التطوير.

يتناول هذا النظام المقررات «الأساسية الذاتية» للتخصص بصفة مباشرة، ومع أنه يتناول أيضا المقررات «الإضافية» العامة والمساندة له، ولكنني سأكتفى فى هذا القسم من الدراسة، بالمجموعة الأساسية الذاتية من المقررات، التى تنتمى إلى تخصص المكتبات والمعلومات بالأصالة أو بالتبعية. وحجر الزاوية فى النظام كله، هو خطة تصنيف معيارية للمقررات الأساسية الذاتية فى تخصص المكتبات والمعلومات، يجد فيها كل مقرر «أساسى

ذاتى»، من بين العشرات أو المئات أو حتى الالآف، المدرجة فى لوائح الأقسام والمدارس والمعاهد والبرامج - يجد له موقعا معينا وثابتا، أيا كانت التسمية التى يأخذها فى اللوائح المختلفة، مادام هناك مؤشر لمحتو ياته مهما يكن موجزاً.

وإذا كانت الخطة المعيارية لتصنيف المقررات المتخصصة فى هذا النظام، تقوم على ثمانى فئات يتم بيانها فيما يلى، فهناك لكل فئة «مرتكز» معين فى خريطة التخصص التى تم رسمها فى فقرات (أبعاد التخصص فى هيكلة المقررات) الماضية، كما أن لكل منها «زاو ية» معينة نتعامل من خلالها مع هذا المرتكز. ومن الممكن فى ضوء «المرتكز» و «الزاو ية» إعطاء تسمية معيارية لكل مقرر تتفق مع محتو ياته، وقد أصبحت مثل هذه التسمية المعيارية أو العلمية للمقررات المتخصصة عندنا، هى الوسيلة الوحيدة لمواجهة تيارات التجديد بداع و بغير داع فى أسماء المقررات، حتى ليصعب على المدرس وعلى الدارس متابعة هذه التغييرات. ويمكن بذلك أن نجد فى المقررات الدراسية لتخصصنا، ما هو موجود فى المملكة النباتية أو المركبات الكيماو ية مثلا، فلكل منها اسمه العلمي الثابت واسمه التجارى أو الشائع، الذى غالبا ما يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة.

وقد وضعت كل فئة بهذا «النظام الثماني» للمقررات الأساسية الذاتية، فى ثمانية معارض معيارية مقننة طبقا لمنهج وظيفى، يتلاءم مع الأغراض الفنية لهذا النظام. يبتدىء كل معرض بالتحديد الدقيق لماهية الفئة المقصودة، وموقعها فى الخريطة العامة لتخصص المكتبات والمعلومات، و يعتمد هذا التحديد الدقيق على بيان «المرتكز» الموضوعى للفئة كلها فى تلك الخريطة، ثم بيان «الزاو ية» التى تميز المقررات بعضها من بعض، سواء فى الفئة نفسها أو فى الفئات الأخرى. كما يوضع فى الفقرة الأولى لكل معرض، مقارنات وتحليلات هامة عند ماتتشابه المرتكزات أو الزوايا بين فئتين أو أكثر.

تلك هى فقرة «الماهية» وهى الأولى فى كل واحد من المعارض الثمانية. وقد أضيفت الفئة الثامنة (المقررات الشقيقة)إلى هذا النظام، برغم أنها لا تدخل حقيقة فى الخريطة العلمية لتخصص المكتبات والمعلومات، إما لأن المقررات بهذه الفئة ملتحمة به التحاما مباشرا، دون أن يكون لها تخصص أكاديمي يتولاها من وجهة نظر المكتبات والمعلومات، أو

لأنها من تخصص شقيق يتعايش مع تخصص المكتبات والمعلومات، فى القسم الواحد وفى المدرسة الواحدة.

و يأتى بعد «الماهية» مباشرة فقرة «النماذج» و بها بعض المقررات المنتمية إلى الفئة المقصودة فى المعرض. وعلى الرغم من وجود نماذج كثيرة، كان يمكن التقاطها من لوائح المقررات الدراسية الذاتية للتخصص، فى كل أقسامه ومعاهده بالبلاد العربية و بالخارج، فقد آثرت أن تكون هذه «النماذج» من أحدث لائحة (١٩٨٣/١٩٨٤) لأقدم قسم بالبلاد العربية، وهو قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة، إلا إذا كانت هذه اللائحة تخلو من النماذج، التى تمثل الفئة المقصودة. وفى هذه الحالة ألجأ إلى لائحة كنت قد أعددتها (إبريل/ مايو ١٩٨٤) لقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الكويت، الذى تأجل إنشاؤه حتى الآن لأسباب خارجة عن اللائحة التى تمت الموافقة النهائية عليها. وليس فى إيثار هاتين اللائحتين لاختيار النماذج شىء، أكثر من أنهما كانتا بطريقة أو بأخرى، حقلا لمرحلة التجارب كأحد متطلبات المنهج العلمى، الذى استخدم فى إعداد هذا «النظام الثمانى».

و يرتبط بالنماذج مباشرة فقرة ثالثة فى كل معرض، عن «التسمية» التى يحملها كل مقرر جاء فى النماذج. والتسمية هى العناصر التعبيرية المكونة لاسم المقرر فى اللائحة، من حيث التجريد والوضوح والدقة والمباشرة، لبيان درجة النجاح أو الإخفاق فى تحقيق المعيارية المرغوبة فى أسماء المقررات. و يتبين فى فقرة «التسمية» هذه بكل معرض، أن الاسم المعيارى لكل مقرر هو الذى يعبر من أقصر طريق عن المرتكز الموضوعى له وعن محتو ياته، بالمفردات والكلمات المستقرة الثابتة المألوفة، دون اللجوء إلى أسماء جديدة، إلا لضرورة منهجية، ودون الحرص على صياغة تسميات جذابة أو براقة، لأنها غالبا ما تحجب أهم شىء فى المقرر الدراسي وهو محتواه الموضوعى.

أما الفقرة الرابعة فى معرض كل فئة من المقررات، فتوضح «المستوى» الملائم فصلا أو صفا، لدراسة مقررات الفئة المعروضة. ومع أن مواقع الفئات فى هذا «النظام الثمانى»، قد تدرجت فى أغلبها من الأدنى إلى الأعلى، ولكن هذا التدرج ليس على إطلاقه بالنسبة

لمستويات المقررات. فهناك عناصر ومواصفات أخرى متنوعة غير مرتبة الفئة، تدخل فى تحديد المستوى الملائم لكل مقرر، بل إن هناك فئة معينة تقع بعض مقرراتها فى الصف أو الفصل الأول، وبعضها الآخر يقع فى الصف أو الفصل النهائى، أو لطلبة الامتياز والدراسات العليا وحدهم.

تلك هى الفقرات الأربع الأولى وهى «الشطر الأول» فى معرض كل فئة بهذا «النظام الثمانى»، لكل فقرة دورها ووظيفتها ومحتوياتها التى شرحناها آنفا، وهى معاً تعطى صورة متكاملة الأجزاء، وترسم بوضوح الهوية الأساسية للمقررات التى تدخل فى كل واحدة من هذه الفئات الثمانية. أما «الشطر الثانى» فى كل معرض، فهو مجموعة أخرى من البيانات الإضافية المفصلة باسم «تبصرات وقواعد بنائية»، لاستكمال الجوانب الفنية الدقيقة فى كل فئة من المقررات. وتخدم هذه البيانات أغراضا عديدة يمكن إجمالها فى جانبين: زيادة الإيضاح فى الصورة المتكاملة التى ظهرت للفئة فى الشطر الأول، وتقديم الحلول العلمية للمشكلات والصعوبات، التى يواجهها المتخصصون عند استخدام هذا النظام وتطبيقه فى أعمالهم.

هذه هى الصورة العامة المجملة للنظام الثمانى، الذى نختم به هذا القسم الثانى من الدراسة عن (المقررات الدراسية و بناؤها التنظيمي)، كما وعدنا قراء «مكتبة الإدارة» فى عددها السابق. أما هذا النظام الثمانى نفسه، فليس يغنى عنه صورة مجملة ولا مفصلة، ولن يدرك القارىء حقيقة ما فيه بمجرد قراءته، حتى مع إمعان النظر وحسن التأنى..! لأن قيمته الحقيقية لن تظهر إلا لهؤلاء المسئولين عن أقسام المكتبات والمعلومات، من الزملاء والأبناء الذين يعيشون قضايا المقررات الدراسية وصعوباتها ومشكلاتها، فى أقسامهم وفى الأقسام الأخرى للتخصص، ليس عند الإنشاء أو عند التطوير لتلك المقررات فقط..! ولكنهم يجدونها أمامهم كل عام، وكل فصل، وكل أسبوع، بل كل يوم..! فى: توزيع المقررات على القائمين بالتدريس، وتحديد المحتويات لكل مقرر، ورسم الحدود بين المقررات المتشابهة، وإرشاد طلاب الامتياز والدراسات العليا، والاشراف على أطروحات الماجستير والدكتوراه، واختيار القضايا التى يتولون هم بحثها، وتحديد المسارات المنهجية للدراسات التى يقومون بها..!

النظام الثمانى للمقررات المتخصصة
فى أقسام المكتبات والمعلومات

(١)
المقررات الإطارية

الماهية: هى المقررات التى لا تتناول مساحة جزئية فى خريطة التخصص، ولكنها بطبيعتها تمتد تماما أو تغليبا إلى المسطح الفكرى للتخصص كله، فالمرتكز فيها كما نرى هو موضوع التخصص بكل أبعاده الرأسية والأفقية. أما الفرق بين كل مقرر وآخر فى هذه الفئة، فيعتمد بصفة عامة على زاوية المعالجة التى يتخذها المقرر لنفسه، بحيث يكون تناوله للموضوع من منطلق فريد خاص به. ومن ثم تتميز محتوياته عن المحتويات فى أى مقرر آخر.

النماذج: تحتوى اللائحة الجديدة (١٩٨٣/ ١٩٨٤) للقسم بجامعة القاهرة، على بضع مقررات تدخل فى هذه الفئة، وهى:

- المدخل التاريخى للمكتبات والمعلومات.
- الأسس الحديثة للمكتبات والمعلومات.
- علم المعلومات وتطبيقاته العامة.
- المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات.
- علم المكتبات والمعلومات المقارن.
- مناهج البحث فى المكتبات والمعلومات.

التسمية: يلاحظ فى تسمية المقررات بهذه الفئة الإطارية، أن كلا منها يأخذ فى تسميته تعبيرة «المكتبات» أو «المعلومات»، وهى العنصر المشترك فيها جميعا الذى يمثل مرتكز الفئة كلها، كما يأخذ عنصراً آخر يمثل الزاوية التى تبرز هوية المقرر وشخصيته الفردية، وهذه الزاوية هى المفتاح لتحديد محتواه. والتسمية بهذه المواصفات هى التسمية المعيارية، التى يحسن الالتزام بها لما تتميز به من الاستقرار والإفادة.

المستوى: إذا كانت زاوية المعالجة مدخلية تقديمية، مثل: «المدخل التاريخى» أو «الأسس الحديثة»، فمستوى المقرر هو الفصل أو الصف الأول. وإذا كانت الزاوية مزيجا من

التقديم والربط، مثل: «المعايير الموحدة» أو «علم المكتبات والمعلومات المقارن»، فمستوى المقرر هو الفصول أو الصفوف العالية. أما إذا كانت الزاوية هى: العلاقات والمقارنات مع التحليل والتركيب والبحث، فالمقرر فى هذه الحالة يدخل فى الفئة السابعة (مقررات القضايا) التى تتطلب بطبيعتها أن تكون فى الفصول أو الصفوف النهائية.

تبصرات وقواعد بنائية:

١ ـ من الممكن أن تتكامل المحتويات فى «المدخل التاريخى» وفى «الأسس الحديثة»، داخل مقرر واحد باسم مقدمة أو مدخل إلى المكتبات والمعلومات، ولكن المتغيرات المحلية وهى كثيرة ومتنوعة بين الأقسام، قد ترجح أحد الاختيارين وهو ماحدث بجامعة القاهرة. ويتميز هذان المقرران بأنهما المدخل الطبيعى للتخصص، فى الامتداد الرأسى بأحدهما وفى الامتداد الأفقى بالثانى. ومن هنا فهما أول ما يأخذه الطالب من المقررات الأساسية الذاتية بالقسم، بل إنهما للسبب نفسه يصلحان أكثر من غيرهما، ليكونا فى مقدمة المقررات التى يقدمها القسم كتخصص مساند للأقسام الأخرى.

٢ ـ التسميات ليست مباراة يفوز فيها من يأتى بالعجب العجاب، أو بكل عجيب غريب من الأسماء للمقررات، ولكنها بالأحرى إسهام منهجى فى توضيح العلاقات التى تميز وتربط المقررات المنتمية إلى فئة واحدة، فيما بينها وفى انتمائها مع كل المقررات بالفئات الأخرى، إلى تخصص واحد متكامل بطبيعته وهويته. ولعل الزملاء يجدون فى هذه التسميات الست وفى أكثر التسميات بالفئات السبع التالية، محاولة صادقة لتحقيق هذه الغاية الوظيفية فى أسماء المقررات بجامعة القاهرة.

٣ ـ المحتويات فى أى مقرر ليست مسألة اجتهادية، تترك لكل عضو من هيئة التدريس يختارها دون ضوابط، أو يحددها مجلس القسم تحت ضغوط أو ضرورات عرضية، ولكنها تتحدد بأمور معيارية أولها طبيعة الفئة ومرتكزها العام، ثم زاوية المعالجة التى ينطلق منها المقرر لتناول هذا المرتكز.

٤- جميع المقررات فى كل الفئات الثمانية، تحتوى بصفة عامة على عناصر ومسائل، يمكن إذا أصبحت زاوية المعالجة فيها، هى العلاقات والمقارنات مع التحليل والتركيب والبحث، أن تنتقل إلى مستوى الدراسات العليا فى مقررات خاصة للمتخرجين، أو فى أطروحات أكاديمية لدرجتى الماجستير والدكتوراه.

٥- ينبغى التمييز بين مقرر محتوياته الأساسية هى المنطق الحديث ومناهج البحث، الذى يعتبر أحد المقررات الإضافية العامة أو المساندة، وبين مقرر محتوياته الأساسية تطويع الملاحظة والتجربة والفرض وتحقيق الفرض، للقضايا والمسائل فى تخصص المكتبات والمعلومات، فالمقرر بهذه المواصفات الأخيرة يدخل فى الفئة الأولى هنا (المقررات الإطارية)، إلا أن مستواه هو الفصول أو الصفوف النهائية وطلبة الامتياز والدراسات العليا.

٦- تقوم الفئات الثمانية فى «النظام» المعروض هنا، على المقررات الأساسية الذاتية لتخصص المكتبات والمعلومات بالإضافة أو بالتبعية وحده، دون المقررات الإضافية والمساندة. ومع ذلك فمن الملائم هنا الإشارة فقط، إلى أهمّ المقررات المساندة التى يتوقف عليها بعض المقررات الأساسية الذاتية فى النماذج. وفى هذه الفئة الإطارية، يتوقف «مناهج البحث فى المكتبات والمعلومات» على مقررين مساندين، أدرج أولهما وهو «الإحصاء: مستوى تمهيدى» و «الإحصاء: مستوى متقدم» فى الصفين الثانى والرابع بلائحة القسم فى جامعة القاهرة، ولم توافق الكلية على المقرر الآخر وهو «مقدمة فى العلوم الرياضية» فحذفته، والأمل كبير أن يضاف إلى اللائحة فى أى تطوير قادم.

(٢)
مقررات الأوعية

الماهية: هى المقررات التى تتناول تماما أو تغليبا، شرائح معينة من أوعية الذاكرة الخارجية لسمات متميزة فى كل شريحة، سواء أكان ذلك من حيث محتوياتها وترتيب هذه المحتويات بداخل الوعاء، أو من حيث شكلها المادى غير المألوف، أو من حيث جمهور المستفيدين بها،

أو من حيث قيمتها الحضارية، أو من حيث أية سمة أخرى تعطيها قيمة ذات أهمية. فالمرتكز فى هذه الفئة كما نرى هو الوعائية بصفة معينة تبرز هذا المرتكز، وتأثير هذه الصفة على «الاستخدام»، سواء أكان هذا الاستخدام يتم داخل المؤسسات الميدانية الاختزانية أو خارجها. أما الفرق بين كل مقرر وآخر فى هذه الفئة فهو «زوايا» المعالجة التى تعتمد بدورها على الهوية الوعائية لكل شريحة يتناولها المقرر، ولكل شريحة من هذه الأوعية مصادرها ومؤسساتها التى تنتجها وطبيعتها الخاصة فى الاستخدام، فهذه هى «الزوايا» التى تميز كل واحد من المقررات فى هذه الفئة.

النماذج: تحتوى اللائحة الجديدة (١٩٨٣/ ١٩٨٤) للقسم بجامعة القاهرة، على بضع مقررات تدخل فى هذه الفئة، وهى:

«أ» مقررات الأوعية المرجعية

- المراجع والمصادر العامة للمعلومات.
- المراجع والمصادر المتخصصة للمعلومات فى العلوم البحتة والتطبيقية.
- المراجع والمصادر المتخصصة للمعلومات فى الإنسانيات والاجتماعيات.

«ب» مقررات الأوعية النوعية

- مواد الأطفال.
- المطبوعات الحكومية.
- المواد السمعية والبصرية والمصغرات.
- المخطوطات فى التراث العربى.

التسمية: يلاحظ فى تسمية المقررات بهذه الفئة الوعائية، أن الكلمة التى تدل اصطلاحيا على هوية الشريحة الوعائية موضوع المقرر هى أبرز العناصر، و يكتفى بها وحدها إلا إذا تطلب الأمر عنصر آخر أو أكثر تأكيدا لتحديد المحتوى. ولهذا الإبراز والاكتفاء أهميتهما، حيث يؤكد أن زاوية المعاجلة ليست أى شيء آخر أكثر من الجوانب الاستخدامية لكل شريحة، وهى الجوانب التى تتطلب التعرف عليها بهذا الهدف. وهذه الزاوية هى المفتاح

لتحديد المحتوى فى كل مقرر، كما أن التسمية بهذه المواصفات هى التسمية المعيارية، التى ينبغى الالتزام بها ما كان ذلك ممكنا.

المستوى: من الطبيعى أن «المقررات الإطارية» ذات الطبيعة المدخلية التقديمية، تسبق كل المقررات فى الفئات السبع غيرها، ومعنى ذلك أن كل «المقررات الوعائية» هنا تأتى بعد تلك، أو تصاحبها فى الفصل أو الصف نفسه على أقل تقدير. ومن الطبيعى كذلك أن المقرر المبدئى مثل «المراجع والمصادر العامة للمعلومات» يسبق المقرر الأعلى فى شريحته، وهو «المراجع والمصادر المتخصصة». كما أن مقررات الأوعية ذات التداول الكثير فى الوقت الحاضر مثل «مواد الأطفال»، تسبق نسبيا مقررات الأوعية ذات التداول القليل مثل «المطبوعات الحكومية» أو «المخطوطات فى التراث العربى».

تبصرات وقواعد بنائية:

١ - أضيفت كلمة «المصادر» وكلمة «المعلومات» فى تسميات مقررات المجموعة «أ» للأوعية المرجعية، استجابة للاتجاهات الجارية فى محتويات هذا النوع من المقررات، ومع ذلك فقد بقيت كلمة «المراجع» علماً لا تخطئه العين، وعنصراً ثابتاً ومفيداً فى التسمية.

٢ - المحتويات فى المقررات الثلاثة من من مجموعة المراجع، تشمل مع المراجع المطبوعة المألوفة، المراجع المحسبة التى تحمل تسميات جذابة أكثرها غير دقيق، مثل بنوك المعلومات أو قواعد البيانات. ومن هنا لابد أن يسبقها أو يصاحب الأول منها على أقل تقدير، مقرر مدخلى استنادى من خارج التخصص، عن الحاسب الالكترونى بمكوناته المادية والتشغيلية، وهو ما يطبق فعلا فى القسم بجامعة القاهرة. ومن الجدير بالذكر أن هذا المقرر الاستنادى بمستوييه التمهيدى والتقدمى، لا يساعد الطلاب هنا فقط، بتدريبهم على استخدام بنوك المعلومات كجزء من المحتويات فى المقررات المرجعية، ولكنه يساعد الطلاب أيضا على ممارسة المحتويات فى المقررات الأساسية الذاتية الأخرى للتخصص، ولا سيما (المقررات الوظيفية) بالفئة الثالثة و (مقررات النظم) بالفئة السادسة.

٣ - زاوية المعالجة فى كل المقررات بهذه الفئة هى «الجوانب الاستخدامية» بصفة عامة. فإذا كانت المعالجة فى شريحة الأوعية المرجعية، ليست هى «الجوانب الاستخدامية» وإنما «الجوانب الانشائية»، فإن المقررات بهذه الزاوية من المعالجة تقع فى الفئة السادسة (مقررات النظم).

٤ - الجوانب الاستخدامية فى شرائح «مواد الأطفال» و «المطبوعات الحكومية» و «المخطوطات فى التراث العربى» و «المواد السمعية والبصرية والمصغرات»، مع أنها نمط نوعى آخر غير شريحة المراجع، فمن الضرورى أيضا التنسيق بين محتوياتها هنا فى هذه الفئة الثانية، وبين ما يمكن أو يحتمل أن يدخل منها فى مقررات الفئات الأخرى، ولا سيما الثالثة (المقررات الوظيفية) والخامسة (مقررات المستفيدين)، فلهاتين الفئتين مرتكزات وزوايا معالجة مختلفة، قد تتناول من خلالها هذه الشرائح النوعية من الأوعية. وبدون هذا التنسيق والالتزام بزوايا المعالجة، يمكن أن تتسرب المحتويات بين المقررات، فينتفخ بعضها ويتورم بينما يذبل غيرها وينقرض، أو تقع آفات الازدواج والتداخل والتكرار غير المرغوبة فى محتويات المقررات.

٥ - أوعية المعلومات وهى المرتكز فى هذه الفئة، تمتد من «المخطوطات» إلى «المليزرات» عبر المطبوعات والمسموعات والمرئيات والمصغرات والمحسبات، وتتفرع بهذا الامتداد الواسع والطويل إلى تشكيلات وظيفيه عديدة، لكل منها مصادره والمؤسسات التى تنتجه وطبيعته الاستخدامية الخاصة. ومن هنا فإن النماذج المدرجة هنا لا تستوعب إلا عينة محدودة من المقررات بهذه الفئة، التى اختارها القسم بجامعة القاهرة، بل إنه اضطر إلى وضع «المصغرات» وهى شريحة متميزة مع شريحة أو شريحتين أخريين هنا «السمعية» و «المرئية». ومن الجدير بالذكر هنا أن نظام الفصول والاختيار كما فى جامعة الملك سعود، أفضل من نظام الصفوف أو الفصول الالتزامية كما فى جامعة القاهرة وجامعة الإمام محمد بن سعود، فمن الأفضل مثلا أن يختار الطالب إما المراجع المتخصصة فى الإنسانيات والاجتماعيات أو فى العلوم البحت والتطبيقية، لا أن يأخذهما معاً.

٦- ليس من المحتم أن المقررات التى تدرس الشرائح النوعية للأوعية، تقع دائما فى هذه الفئة الثانية (مقررات الأوعية). فبعض الشرائح من الأوعية قد تكتسب لسبب أو لآخر أهمية كبرى، مثل الأقراص المليزرة ودورها فى المكتبات والمعلومات، ومن ثم تتطلب الدراسة من زاوية المنهج العلمى فى البحث، فيدخل المقرر بهذه الصفة فى الفئة السادسة (مقررات القضايا)

٧- المفروض أن القيم الاستخدامية فى شرائح الأوعية، التى تبرر وضعها فى مقررات دراسية، هى قيم ذاتية ثابتة فيها سواء دخلت المؤسسات الاختزانية لهذه القيم أو لم تدخل. وهى بهذه القيم الذاتية الثابتة ذات أهمية دراسية، للطلاب والدارسين فى تخصص المكتبات والمعلومات ولغيرهم كذلك. ومن هنا فإن مقررات هذه الأوعية تصلح بصفة عامة، لتكون مقررات مساندة يقدمها تخصصنا إلى التخصصات الجامعية الأخرى.

(٣)
المقررات الوظيفية

الماهية: هى المقررات التى تتناول تماما أو تغليبا، كليا أو جزئيا أية وظيفة فى الأركان الأربعة الأساسية (الاختيار والاقتناء ـ التنظيم الفنى وصفا وتحليلا وتصنيفا ـ الخدمة والاسترجاع ـ الإدارة والتدبير) التى تقوم عليها كل مؤسسة ميدانية اختزانية للأوعية، أيا كانت هذه الأوعية مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية أو مصغرة أو محسبة أو مليزرة، وأيا كانت التسمية التى تحملها المؤسسة، مكتبة أو مركزاً للتوثيق أو مدينة للمعلومات. فالمرتكز فى هذه الفئة كما نرى، هو الوظيفة ومنطقية هذه الوظيفة فى المؤسسة الاختزانية. أما الفرق بين كل مقرر وآخر فى هذه الفئة، فهو «زوايا» العمل النوعى الداخلى وهو متميز فى كل وظيفة، بل إن هذا التميز موجود حتى فى العمليات الفنية داخل الوظيفة الواحدة. فهذا التميز هو الأساس فى زوايا المعالجات لكل واحد من المقررات فى هذه الفئة.

النماذج: تحتوى اللائحة الجديد (١٩٨٣/ ١٩٨٤) للقسم بجامعة القاهرة، على عدد غير قليل من المقررات موزعة على هذه الوظائف الأربع كما يلى:

أ) o تكوين وتنمية المقتنيات

ب) o الوصف الببليوجرافى (مستوى تمهيدى)

o الوصف الببليوجرافى (مستوى متقدم)

o التحليل الموضوعى (مستوى تمهيدى)

o التحليل الموضوعى (مستوى متقدم)

o التصنيف (مستوى تمهيدى)

o التصنيف (مستوى متقدم)

ج) o خدمات المكتبات والمعلومات

د) o إدارة المكتبات ومراكز المعلومات

التسمية: يلاحظ أنّ التسميات فى هذه المقررات التسعة بسيطة تماما ولكنها مباشرة ودقيقة فى دلالتها، ويشتمل كل منها على عنصر يبرز هوية المقرر ومحتواه. فبرغم أن التطورات الجارية فى التخصص التى سبق شرحها، قد حتمت بعض التغيير فى تسمية مقررات معينة، فقد بقى فى كل منها كلمة لا التباس مع وجودها فى الدلالة على المقرر. وذلك مثلا فى «الوصف الببليوجرافى» بدلا من الفهرسة الوصفية، وفى «التحليل الموضوعى» بدلا من الفهرسة الموضوعية، فكلمة «الوصف» وكلمة «الموضوعى» تربطان بين التسمية السابقة والتسمية الحالية، التى حتمها التطور الحديث للتخصص.

المستوى: ليس من الملائم بصفة عامة، أن يبدأ الطلاب دراستهم بأى واحد من المقررات فى هذه الفئة. ومن الطبيعى أيضا ألا يكون أى من مقررات المستوى المتقدم مع المستوى التمهيدى من نفس النوع فى فصل أو صف واحد. ويلاحظ أن وظيفة التنظيم الفنى ليس لها مقرر مدخلى واحد، يضمها كلها وصفا وتحليلا وتصنيفا، وهو الاختيار الذى أخذ بها القسم فى جامعة القاهرة، ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن يكون «الوصف الببليوجرافى

التمهيدى» هو الأسبق، باعتباره أسهلها وأوسعها انتشاراً، أما بعده فمن الممكن أن تتزامن بعض المقررات الخمسه الأخرى.

تبصرات وقواعد بنائية:

١ - الأوعية بكل أشكالها وأنماطها تجرى عليها الوظائف الأربع صاحبة المرتكز هنا، والمقرر أو المقررات المخصصة لكل وظيفة، تتعامل مع هذه الأشكال والأنماط جميعا. ومن هنا فمن الضرورى التنسيق بين المحتويات فى المقررات المدرجة هنا فى هذه الفئة الثالثة، وبيم ما يحتمل أن يدخل فى مقررات الفئات الأخرى، التى تتعامل مع الأوعية، ولاسيما الفئة الثانية (أوعية المعلومات) والسادسة (مقررات النظم). وبدون هذا التنسيق وهو أحد الأسس فى «النظام الثمانى» هنا، تتسرب المحتويات بين المقررات فى الفئات المختلفة، فينتفخ بعضها و يتورم بينما يذبل غيرها و ينقرض، أو تصاب لائحة المقررات بآفات الازدواج والتكرار والتداخل غير المرغوب فيها.

٢ - لمجموعة المقررات المخصصة للتنظيم الفنى، وهو واسطة العقد فى الوظائف الفنية، أوضاع خاصة فى هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلى: أ) زاوية التعامل فيها هى إعداد البيانات المعيارية لكل وعاء معلومات، وصفا وتحليلا وتصنيفا، وتسجيل هذه البيانات على بطاقة تقليدية، أو على وسيط ممغنط بواسطة الحاسب الألكترونى. وتتطلب التسجيلة الببليوجرافية المحسبة، استثمار محتويات المقرر الإضافى المساند عن الحاسب الألكترونى بعامة، والشكل (Format) الملائم للتحسيب الببليوجرافى بخاصة، وتطبيق هذا الشكل فى التدريبات التى يقوم بها الطلاب. ب) التوحيد بين جميع الأوعية بأشكالها وأنماطها فى هذه المعالجة الثلاثية، سواء الأوعية التقليدية وغير التقليدية ومحتويات الدوريات، وسواء جهزت البيانات على بطاقات تقليدية أو فى تسجيلة محسبة. وقد أصبحت هذه العمليات الفنية أرضا مشتركة بصفة عامة، بين المؤسسات الميدانية للاختزان والمؤسسات الميدانية للضبط، ومن هنا توحدت التسمية لكل واحدة من العمليات الفنية الثلاث، ووزعت على مستويين تمهيدى ومتقدم. ج) تتطلب عملية التحليل الموضوعى خلفية معينة فى اللغويات، ومن هنا تشتمل لائحة

المقررات الجديدة للقسم بجامعة القاهرة على مقرر إضافى مساند فى علم اللغة العام. د) البطاقات أو تسجيلات البيانات المعيارية الثلاثة عنصر وظيفى هام فى نظم المعلومات البيبليوجرافية، ولكن بناء النظام ومتطلبات هذا البناء تعتمد على زاوية معالجة أخرى، مكانها فى الفئة السادسة (مقررات النظم). ومن هنا ينبغى التنسيق بين المحتويات هنا وهناك، تجنبا للتسرب الذى يؤدى إلى التورم والانتفاخ فى جانب والذبول والزوال فى جانب آخر، أو إلى آفات الازدواج والتكرار والتدخل غير المرغوب فيها.

٣ - لوظيفة الإدارة والتدبير وضعها الفريد، لا تصالها بالوظائف الثلاث الأخرى على قدم المساواة، ومع ذلك فإن محتويات المقرر أو المقررات المخصصة لها، غالبا ما تعطى اهتماما أكبر نسبيا لوظيفة الاختيار والاقتناء. ومن الضرورى على أية حال التنسيق بين المحتويات هنا، والمحتويات فى مقررات الفئات الأخرى ذات الصبغة الإدارية، ولا سيما الفئة الرابعة (مقررات المؤسسات)، فبدون هذا التنسيق وهو من أسس «النظام الثمانى» المعروض هنا، تتسرب المحتويات بين المقررات بكل ما يؤدى إليه هذا التسرب من أضرار وآفات.

٤ - لا مجال هنا للإجابة عن التساؤل، الذى يقارن بين وظيفة واحدة تأخذ وحدها ستة مقررات، وثلاث وظائف لكل منها مقرر واحد. ذلك أن التوزيع والتوازن النسبى، من حيث عدد المقررات ومساحاتها الزمنية فى اللائحة ودرجات التقدير والنجاح، الخ، قضية كبيرة قائمة بذاتها لا مكان لها فى هذا القسم الثانى من الدراسة. ولكنها مع عدد غير قليل من القضايات الأخرى، كأوضاع المقررات الدراسية وقسماتها المباشرة: فى التصميم التنفيذى، وفى صحيفة التخرج أو اللائحة، وفى قاعات التدريس، وفى المعامل والمختبرات، وفى الرسائل والأطروحات، الخ - كل ذلك وغيره يتطلب دراسة بل دراسات أخرى، يمكن أن تظهر فى قسم أو فى قسمين آخرين، مع بعض الملاحق الهامة التى تشمل بضع تطبقات فردية، لاستخدام هذا «النظام الثمانى» فى عينة دراسية من أقسام المكتبات والمعلومات بالبلاد العربية وبالخارج.

(٤)
مقررات المؤسسات

الماهية: هى المقررات التى تتناول تماما أو تغليبا، أنواعاً معينة من المؤسسات الميدانية للتخصص، سواء أكانت للضبط أو للاختزان، أو واحدة معينة من تلك المؤسسات. كما يدخل فى هذه الفئة أيضا المقررات التى تتناول تماما أو تغليبا، المؤسسات المهنية والأكاديمية للتخصص من الجمعيات والاتحادات والأقسام والمدارس. فالمرتكز فيها كما نرى هو المؤسسة نفسها، بما تقوم عليه من أركان تحقق لها وجودها وموقعها فى خريطة التخصص. وإذا كان للمؤسسة الاختزانية خمسة أركان، كما أوضحنا ذلك قبلا فى (أبعاد التخصص وهيكلة المقررات)، فالأركان فى مؤسسة الضبط أربعة، هى: مصادر البيانات وأصحابها، وعمليات الضبط والانتاج وإدارتها، ونظام النقل والتسويق والتوزيع، وجماهير المتلقين والمستفيدين. وللمؤسسات المهنية والأكاديمية أوضاعها الخاصة بالنسبة لما تقوم عليه من الأركان، التى تحقق للتخصص وجهه المهنى والأكاديمى بين التخصصات الأخرى. أما زوايا المعالجة فهى الأغراض النوعية المباشرة، لكل شريحة من تلك المؤسسات الأربع، وتجتمع تلك الأغراض فى ثنائية «الضبط والاستخدام»، على تفاوت واضح فى تلك الثنائية بين مجموعة المؤسسات.

النماذج: تحتوى اللائحة الجديدة (١٩٨٣/ ١٩٨٤) للقسم بجامعة القاهرة، على أربعة مقررات تغطى بعض هذه الأنواع من المؤسسات، كما يلى:

- المكتبات العامة والمدرسية.
- المكتبات الجامعية والمتخصصة.
- المؤسسات الدولية للمكتبات والمعلومات.
- الاتجاهات الحديثة فى الاختزان والاسترجاع.

التسمية: يلاحظ أن التسميات الثلاث الأولى فى هذه النماذج، تسميات مباشرة معيارية لا لبس فيها ولا غموض، اثنتان منها لبعض المؤسسات الميدانية الاختزانية، والثالثة لبعض

المؤسسات المهنية. أما التسمية الرابعة فقد أخفقت فى الدلالة على المؤسسات الميدانية للضبط، وهى التى تمارس أكثر من غيرها بل إنها هى التى تقود هذه الاتجاهات فى ميدان التخصص، باعتبار أن هذه المؤسسات موضوع لمقرر يدخل فى هذه الفئة الخامسة. ولعل الأولى بهذه التسمية أن تكون لمقرر يدخل فى الفئة السابعة (مقررات القضايا).

المستوى: لا يصلح أى واحد من المقررات فى هذه الفئة، أن يوضع فى الفصول أو الصفوف الأولى، والأولى بها أن تكون فى الفصول أو الصفوف الوسطى أو حتى العالية، لأن المحتويات فى كل منها تتوقف بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بعض المحتويات فى مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة، كما أنها تتوقف أيضا على بعض الحصيلة من المقررات الإضافية العامة والمساندة.

تبصرات وقواعد بنائية:

١ - لمجموعة المقررات المخصصة للمؤسسات الاختزانية، أوضاع خاصة فى هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلى: أ) ليست هناك أهمية خاصة لاسم المؤسسة الاختزانية الذى اختاره أصحابها لها، مادامت تتوافر فيها الأركان الخمسة (الكيان الأم - الاختيار والاقتناء - التنظيم الفنى وصفا وتحليلا وتصنيفا - الخدمة والاسترجاع - الإدارة والتدبير). ومن الجدير بالذكر أن بعض المؤسسات قد تحمل اسم «مركز المعلومات» مثلا، وهو فى الحقيقة مجرد وحدة تقوم على الركن الرابع فقط، مهما يكن وضعه القانونى الظاهرى غير ذلك. ب) هناك ازدواج بين محتويات المقررات فى هذه الفئة الرابعة، ومحتويات كثير من المقررات فى الفئات الأخرى ولاسيما الفئة الثالثة (مقررات الوظائف). وتفادياً لتسرب المحتويات غير المرغوب بين المقررات، ينبغى التنسيق بين المحتويات هنا والمحتويات هناك، تطبيقا لمبدأ أساسى فى هذا «النظام الثمانى»، وإلا فلا مفر من وقوع الأضرار والآفات عند تنفيذ المقررات. ج) من المفيد تحقيقا لعملية التنسيق الضرورية، التمييز بين زاوية المعالجة هنا وزاوية المعالجة هناك فى (المقررات الوظيفية) السابقة. هناك يتناول كل مقرر، الوظيفة الموجودة فى تسميته، من حيث

هى عملية أو عمليات فنية أو إدارية، بصرف النظر عن نوعية المؤسسة الاختزانية التى توجد فيها تلك العمليات. وأما المقررات هنا فهى لنوع المؤسسة، سواء أكانت مكتبة أو مركزاً للتوثيق والمعلومات، أو غيرهما من المؤسسات التى تختزن أوعية الذاكرة الخارجية لخدمة جمهور معين، له سماته وخصائصه ومن ثم له متطلباته القرائية والبحثية التى تلائمه هو دون غيره. وكل شىء فى محتوى المقررات هنا، ينبغى أن يكون تابعاً لهذا المنطلق المنهجى الهام. ومع ذلك فإنه إذا كانت إحدى الوظائف («الإدارة» بصفة خاصة) لم تعط لأسباب محلية خاصة بالقسم، ما تستحقه من المعالجة هناك، فمن الممكن أن يتم تعويض ذلك فى مقررات المؤسسات الاختزانية هنا. د) يختار الطالب فى جامعة القاهرة دراسة اثنتين من المؤسسات الاختزانية، إما المدرسية والعامة وإما الجامعية والمتخصصة. ولم يستطع القسم لأسباب ومتغيرات محلية، إضافة مقررات أخرى لغير ذلك من المؤسسات الاختزانية.

٢- يدخل فى المؤسسات الميدانية للضبط الشركات التجارية وشبه التجارية وغير التجارية. المنتشرة فى البلاد المتقدمة وقليل من البلاد النامية، سواء تلك التى ظهرت فى القرن التاسع عشر، مثل (مريامز- بوكر- و يلسون) أو التى ظهرت حديثاً مثل (مكايو: OCLC - مربوية: ERIC). ومن الممكن فى نطاق الأركان الأربعة الأساسية، أن يتناول المقرر واحدة أو مجموعة متجانسة من هذه المؤسسات. و ينبغى التمييز بين مقرر يتناول المؤسسة كلها، ومقرر آخر يتناول وعاء أو نظاما ما معينا من إنتاجها المرجعى بصفة عامة، أو البيليوجرافى بصفة خاصة، فقد يدخل هذا الإنتاج فى مقررات الفئة الثانية (مقررات الأوعية) أو السادسة (مقررات النظم) طبقا لزاوية الدراسة استخدامية أو إنشائية.

٣- يدخل فى المؤسسات المهنية الجمعيات الوطنية والقومية، والاتحادات الدولية غير الحكومية، والمنظمات الدولية الحكومية، المرتبطة كليا أو جزئيا بموضوع التخصص وهويته. كما يدخل فى المؤسسات الأكاديمية كل المدارس والمعاهد والأقسام والبرامج، ذات الأهداف التربوية والتعليمية والتدريبية المرتبطة بالتخصص نفسه

موضوعا وهو ية ، فى رعاية الجامعات أو الجمعيات أو إدارات التنمية البشرية . و يدخل أيضا كل ما يتبع تلكما القاعدتين المهنية والأكاديمية ، من المؤتمرات والمجلات والمطبوعات والأدوات ومواثيق الشرف ، الخ . وهذا قطاع كبير كما نرى ، ومع ذلك يندر أن تخصص له مقررات دراسية ، ولكن كثيرا من محتو ياته يدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ضمن المقررات فى الفئات الأخرى بعامة ، وفى الفئة الأ ولى (المقررات الإطارية) بخاصة .

(٥)
مقررات المستفيدين

الماهية : هى المقررات التى تتناول تماما أو تغليبا ، قطاعات متجانسة من القراء والباحثين أصحاب الحق فى المكتبات ومراكز المعلومات وغيرهما من المؤسسات الاختزانية للأوعية ، فالمرتكز فى هذه الفئة كما نرى هو جماعات المستفيدين ، بمتطلبات واحتياجات معينة تميز كل جماعة . أما زاو ية المعالجة فى كل مقرر فهى الشريحة أو الشرائح الوعائية الملائمة لكل قطاع من المستفيدين ، من حيث مصادرها وسماتها والخدمات التى يمكن تقديمها إلى المستفيدين من خلالها .

النماذج : تحتوى اللائحة المقترحة (ابريل/مايو ١٩٨٤) لقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الكو يت الذى لم يولد بعد ، على ثلا ثة مقررات هى :

- المواد وخدمات المعلومات للأطفال والشباب .
- المواد وخدمات المعلومات للقراء الجدد .
- المواد وخدمات المعلومات للمعوقين .

التسمية : يلاحظ أن التسمية واضحة ومحددة ، لاشتمالها على العناصر الأساسية الثلا ثة فى محتو يات كل مقرر ، وهى من التسميات المعيارية الدقيقة ، أما العنصر العمودى فى التسمية فهو القطاع المقصود من المستفيدين ، وليس لوضعه فى نهاية التسمية أية دلالة منهجية ، ولكنها الصياغة الأسلو بية السلسة فى اللغة العر بية ، هى التى تطلبت هذا التأخير .

المستوى: لايصلح أى واحد من المقررات فى هذه الفئة، أن يوضع فى الفصول أو الصفوف الأولى، والأولى بها جميعا أن تكون فى الفصول أو الصفوف العالية، لأن المحتويات فى كل منها تتوقف بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بعض المحتويات فى مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة، كما تتوقف أيضا على بعض الحصائل من المقررات الإضافية العامة والمساندة.

تبصرات وقواعد بنائية:

١- عند مقارنة هذه الفئة الخامسة بالفئة الثانية (مقررات الأوعية)، يبدو لنا بوضوح أن المرتكز والزاوية هنا عكس المرتكز والزاوية فى عدد كبير من الشرائح بتلك الفئة. المدخل هناك شرائح الأوعية بمصادرها وسماتها وأثر ذلك فى استخدامها، والمدخل هنا هو المستفيدون بمتطلباتهم واحتياجاتهم لتحديد ما يلائم تلك المتطلبات وهذه الاحتياجات من الأوعية ومن الخدمات. وقد يبدو فى النظرة السطحية أن الفرق بين الفئتين غير ذى بال، ولكن الإنعام والتأمل يؤكدان أن البناء العام لمحتوى المقررات هنا يختلف عن هناك، وشخصية أى مقرر ليست فقط بمحتوياته، وإنما الى جانب ذلك ببنائه العام، الذى يعتمد على ثنائية المرتكز والزاوية، ماهية وترتيبا فيهما.

٢- قد يكون هناك شبه عام مع ما يسمى «دراسات المستفيدين» وهو قطاع كبير فى أدب المكتبات والمعلومات، ولكنه غالبا ما يشتمل على دراسات تتناول المتطلبات والاحتياجات وحدهما تماما أو تغليبا. والمقررات فى نطاق تلك الدراسات الاحتياجية المجردة، لا تدخل هنا فى هذه الفئة الخامسة، ولكن طبيعتها التحليلية التركيبية والبحثية ترشحها للمقررات فى الفئة السابعة (مقررات القضايا).

٣- من الممكن إبراز قطاعات عديدة من المستفيدين، لكل قطاع مقرره الدراسى فى هذ الفئة الخامسة. وتتفاوت هذه القطاعات بين البلاد النامية والمتقدمة، حسب وجود قطاع أو أكثر قد يكون موضع الاهتمام فى هذه البلاد دون تلك. ففى البلاد المتقدمة مثلا يزداد الاهتمام بقطاع كبار السنّ، و بقطاع ربات البيوت، و بقطاع المهاجرين الجدد.

٤ - تخلو اللائحة الجديدة (١٩٨٣/ ١٩٨٤) للقسم بجامعة القاهرة، من أى مقرر يدخل فى هذه الفئة، لأسباب ومتغيرات محلية بالقسم هناك، ليس أهمها شأنا أن القسم يسير على نظام الصفوف دون أية مقررات اختيارية قائمة بذاتها. وقد جاء الاختيار المحدود فى لائحته احتيالا على نظامها الإلزامى مرتين اثنتين فقط: إحداهما فى «المصادر والمراجع المتخصصة» والثانية فى «المكتبات النوعية».

(٦)
مقررات النظم

الماهية: هى المقررات التى يتناول كل منها نظاما أو نظما معينة: يستثمر فى كل نظام عمليات فنية، و يغطى أو يتضمن قليلا أو كثيرا من الأوعية أو المعلومات، استجابة لحاجة أو حاجات ظهرت وتحددت بالنسبة لقطاع معين من المستفيدين، بحيث يحقق هدفا أو أهدافا رسمت مسبقا لخدمتهم. والنظام بهذه الصفات برغم قيامه منهجيا على خمسة محاور، كما يتم تنفيذه فى شكل تقليدى أو فى شكل محسب، إلا أنه لا يبلغ أن يكون مؤسسة، وإنما هو نظام معلومات ببليوجرافى أو غير ببليوجرافى، يمكن أن تتولاه مؤسسة ميدانية من مؤسسات الضبط أو مؤسسات الاختزان، فالمرتكز فى هذه الفئة كما نرى هو النظام بمحاوره المنهجية الخمسة. أما زاوية المعالجة والتناول فهى «الإنشاء» بما تتطلبه هذه المحاور من التحليل والتركيب والبناء والتنفيذ.

النماذج: تحتوى اللائحة الجديدة (١٩٨٣/ ١٩٨٤) للقسم بجامعة القاهرة من هذه الفئة على مقررين:

- نظم المعلومات الببليوجرافية.
- علم المعلومات وتطبيقاته العامة.

التسمية: العناصر فى تسمية المقرر الأول واضحة ومحددة، كما أنها تواكب التيارات الجارية فى التخصص إذا قورنت بالتسمية القديمة وهى «الببليوجرافيا». أما التسمية فى المقرر الثانى فدلالتها مرتبطة بمتغيرات محلية فى القسم، و بوجود المقررين معاً فى صف

واحد، حيث يتحتم أن تكون التطبيقات فى المقرر الثانى هى الإنشاء أو التطوير لنظم معلومات غير ببليوجرافية بمختلف أنواعها، بينما يتناول المقرر الأول الإنشاء أو التطوير لنظم المعلومات الببليوجرافية الحصرية والموضوعية، فى أشكالها الثلاثة الأساسية وهى: الفهارس والببليوجرافيات والكشافات.

المستوى: من الضرورى أن توضع المقررات من هذه الفئة فى الفصول أو الصفوف النهائية، لأن المحتويات هنا تتوقف بصورة عضوية، على أكثر المحتويات فى مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة، كما أنها تتوقف أيضا على مجموع الحصائل من المقررات الإضافية العامة والمساندة.

تبصرات وقواعد بنائية:

١ - مرتكز المقررات فى الفئة الثانية (مقررات الأوعية) بالنسبة لشريحة الأوعية المرجعية هناك، هو نفسه مرتكز المقررات هنا. ولكن زاوية المعالجة هناك هى «الاستخدام»، وتقوم على منهج خاص للتعرف أساسا على (مدى السعة - طريقة التنظيم والاسترجاع - المادة المرجعية من المعلومات). أما زاوية المعالجة هنا فهى «الانشاء» لنظم المعلومات المرجعية الببليوجرافية وغير الببليوجرافية، وتعتمد هذه المعالجة الإنشائية من الناحية المنهجية على خمسة محاور، هى (الحاجة - المجال - المصادر - البيانات - التنظيم)، سواء تم التنفيذ فى شكل تقليدى بطاقى أو مطبوع، أو فى شكل غير تقليدى محسب.

٢ - إعداد بيانات الوصف والتحليل والتصنيف لكل وعاء فى بطاقة تقليدية أو محسبة شىء، وبناء نظام معلومات ببليوجرافية من تلك البطاقات ولو فى شكل فهرس لإحدى المكتبات، شىء يزيد كثيراً على ذلك الإعداد. ومن هنا يدخل فى محتويات المقرر أو المقررات الببلوجرافية هنا، ليس فقط الببليوجرافيات بمعناها الخاص للأوعية المستقلة، والكشافات والاستخلاصات للأوعية غير المستقلة، وإنما يدخل أيضا بناء الفهارس لإحدى المكتبات أو تطويرها، ولا سيما المكتبات الكبرى بفهارسها الفردية أو الموحدة، عندما تقوم بالتحسيب الكلى أو الجزئى لتلك الفهارس.

٣ - للمعلومات الإدارية الجارية، فى الوزارات والمصالح والشركات وما إليها، أهمية متزايدة فى الوقت الحاضر وفى المستقبل القريب والبعيد. و برغم أن نظم المعلومات الإدارية الجارية فى تلك المؤسسات، فردية خاصة بالوزارة أو المصلحة أو الشركة، إلا أنها تتضمن عناصر جوهرية مشتركة، تؤهلها لمعالجة منهجية مثلها فى ذلك مثل الأوعية المرجعية المألوفة. ومن هنا فإن المقرر أو المقررات المخصصة لإنشاء نظم المعلومات غير الببليوجرافية، لايدخل فيها فقط: الكشافات غير الببليوجرافية، أو نظم الضبط والترتيب فى المعجمات ودوائر المعارف والأدلة الخ، ولكنها تشمل أيضا: الإنشاء والتطوير لنظم المعلومات الإدارية فى الوزارات والمصالح والشركات، للأفراد أو للأمور أو للمواد.

٤ - تستثمر المقررات هنا فى النوعين الببليوجرافى وغير الببليوجرافى، المحصلات المتكاملة لكثير من المقررات الأساسية الذاتية والإضافية العامة والمساندة، المدرجة فى لائحة كل قسم، ولاسيما: مقررات المراجع، والوصف، والتحليل، والتصنيف، والإحصاء، والرياضيات، والحاسب الألكترونى، واللغويات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع. ومعنى ذلك أن المتطلبات فى تلك المقررات، تعتبر بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأحيانا بصورة عضوية، متطلبات ينبغى تحقيقها قبل أو فى أثناء القيام بالمقررات فى هذه الفئة السادسة.

(٧)
مقررات القضايا

الماهية: هى المقررات التى يتناول كل منها تماماً أو تغليبا، قضية محدودة الجوهر غالبا، ولكنها ذات تأثير كبير على التخصص كله أو معظمه، مثل قضية التكنولوجيا الحديثة فى المكتبات والمعلومات، أو قضية المعلومات بين الانتقال والاتصال. وفى هذا النوع من القضايا تتشابك المتغيرات من الأسباب والآثار، عبر خريطة التخصص كلها أو القطاعات الرئيسة فيها، وهى بذلك تشبه شكليا على الأقل، المحتويات فى مقررات الفئة الأولى (المقررات الإطارية). فالمرتكز فى فئتنا هنا هو القضية أو القضايا من حيث أهمتها الكبيرة

وانتشارها الواسع الممتد. أما زاوية المعالجة هنا فليست هى التقديم البسيط أو العرض الإطارى العام كمقررات الفئة الأولى، ولكنه المنهج العلمى فى البحث، من حيث الملاحظة والتجربة والفرض والتحقق من الفرض.

النماذج: تحتوى اللائحة الجديدة (١٩٨٣/ ١٩٨٤) للقسم بجامعة القاهرة من هذه الفئة، على مقررات يمكن أن تعالج من زاوية هذه الفئة، ولا سيما أنها لطلبة الامتياز والدراسات العليا وحدهم، وهى:

- المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات.
- استخدام الحاسب الألكترونى فى علوم المكتبات (مستوى متقدم).
- الاتجاهات الحديثة فى الاختزان والاسترجاع.

التسمية: باستثناء عناصر معينة فى تسمية المقررات، مثل كلمة «مدخل» أو «مقدمة» أو «الأسس» أو «المبادىء»، فإن تسمية المقررات هنا قد لا تختلف كثيرا عن تسميات المقررات فى الفئات الأخرى، ولا سيما مقررات الفئة الأولى باعتبار ما بينهما من الشبه الشكلى فى محتوى المقررات. ومن هنا فإن صياغة التسمية ليست ذات بال فى تحديد هوية المقرر، وأكثر المقررات فى الفئات السابقة يمكن أن تدخل هنا بتسمياتها كما هى، مادامت ستعالج بالمنهج العلمى الذى أشرنا إليه.

المستوى: قد يصعب تحقيق متطلبات المنهج العلمى فى البحث، وهو زاوية المعالجة الملائمة لهذه الفئة من المقررات، حينما يتحتم أن يأخذ المقرر شكله التقليدى المحدود بالدروس الأسبوعية، ثم الامتحان النهائى المألوف فى نهاية الفصل أو العام الدراسى. وعلى أية حال فمن الممكن تطويع الشكل التقليدى للمقرر، لكى يتقبل بعض المقررات من هذه الفئة فى الفصل أو الصف النهائى لطلبة الامتياز.

تبصرات وقواعد بنائية:

١ - جميع المقررات فى كل الفئات الثمانية، تحتوى بصفة عامة على عناصر ومسائل

جوهرية، يمكن إذا أصبحت زاوية المعالجة فى كل منها، هى العلاقات والمقارنات مع التحليل والتركيب وغيرهما من متطلبات المنهج العلمى فى البحث - يمكن أن تتحول تلك العناصر وهذه المسائل إلى قضايا تدخل فى نطاق المقررات بهذه الفئة.

٢ - هناك شبه كبير بين زاوية المعالجة فى مقررات هذ الفئة، والمعالجة فى مقررات الفئة السادسة (مقررات النظم)، حيث أن أساسيات المنهج مطبقة فى كل منهما. بيد أن الهدف هناك هو الإنشاء أو التطوير لنظام معلومات ببليوجرافى أو غير ببليوجرافى، بينما الهدف هنا هو المعرفة العلمية وكشف العوامل والمتغيرات فى قضية ذات أهمية خاصة، لجدتها أو لخطورتها أو لسعتها وتشابكها.

٣ - المفروض أن موضوع البحث فى أية رسالة للماجستير أو للدكتوراه فى تخصص المكتبات والمعلومات، عبارة عن قضية فى التخصص، يوافق مجلس القسم على أهميتها وقابليتها للبحث العلمى، بعد التأكد من مقدرة الطالب على ممارسة المنهج العلمى فى بحثها وفى كتابة رسالته عن الموضوع.

(٨)
المقررات الشقيقة

الماهية: هى المقررات التى تنتمى بطبيعة محتوياتها، إلى تخصصات شقيقة أو مهن متلاحمة مع تخصص المكتبات والمعلومات، كالأرشيفات والمحفوظات وهو تخصص يعيش مع تخصصنا فى بعض الأقسام والمعاهد، أو الطباعة والنشر والتوزيع وهى مهن مرتبطة عضويا مع تخصصنا، دون أن يكون لها تخصص أكاديمى مباشر، يتولاها من الزاوية الملائمة لتخصص المكتبات والمعلومات. فالمرتكز هنا كما نرى هو موضوع أو موضوعات خارج هوية التخصص، إلا أنها شقيقة له أو متلاحمة معه. أما زاوية المعالجة فهى التعرف العام على هذه الموضوعات، ثم التعرف على الجوانب ذات التأثير المباشر على الوظائف، والمؤسسات، والمستفيدين، والنظم، والقضايا. فى تخصص المكتبات والمعلومات.

النماذج: تحتوى اللائحة الجديدة (١٩٨٣/ ١٩٨٤) للقسم بجامعة القاهرة، من هذه الفئة على ثلاثة مقررات هى:

- مدخل لدراسة الوثائق.
- تاريخ الأرشيف.
- النشر ومؤسساته.

التسمية: أهم عنصر فى التسمية هو الكلمة التى تدل على الموضوع الذى يعالجه المقرر، باعتبار أن هوية الموضوع تحدد موقعه إزاء خريطة التخصص، ومن ثم تحدد زاوية المعالجة لمحتوياته. وبهذا المقياس نجد أن تسمية المقررين الثانى والثالث فى النماذج، تسمية معيارية محددة واضحة الدلالة، بينما التسمية فى المقرر الأول برغم أن كلمة «مدخل» دقيقة فى تحديد مستواه، إلا أن كلمة «الوثائق» فى هذه التسمية قد تعنى أى نوع من أوعية المعلومات، التى تشمل ما هو مقصود وغيره أيضا. ولعل الاعتذار الوحيد عن هذا اللبس فى التسمية، أن كلمة «الوثائق» فى القسم بجامعة القاهرة، تعنى قطاع الأرشيفات والمحفوظات وحدهما، دون أوعية القراءات والبحوث. فذلك هو موضوع التخصص الشقيق وهذا هو موضوع التخصص الذى يعنينا.

المستوى: من الممكن والمفيد أن توضع هذه «المقررات الشقيقة»، مباشرة بعد «المقررات الإطارية» من النوع المدخلى الاستعراضى، أو حتى مصاحبة لها فى الفصل أو الصف نفسه، فالمعالجة فى هذه وفى تلك متجانسة تماما، وهى فيهما أقرب ما تكون إلى العرض العام والتعريف المدخلى.

تبصرات وقواعد بنائية:

١- لموضوعات الطباعة والنشر والتصنيع والتوزيع، تخصصات أكاديمية تمثل مواقع مختلفة فى أقسام متنوعة بالجامعات، لكل منها مرتكزه وزاويته الخاصة به فى المعالجة، أهمها جميعا: الزاوية الاقتصادية التجارية، والزاوية الهندسية التكنولوجية، والزاوية

الإعلامية الاتصالية. أما الزاوية الخاصة بالتعامل مع مؤسسات الاختزان وحدها، فلست أرى هناك تخصصا أكاديميا مباشراً يحصر موضوعه وهويته فى ذلك التعامل.

٢- فى حالات كثيرة يمكن أن تؤخذ الموضوعات التى تعالجها المقررات فى هذه الفئة الثامنة، لتعالج بالمنهج العلمى كقضية ذات أهمية لتخصص المكتبات والمعلومات. وفى هذه الحالات يتنقل الأمر إلى المقررات فى الفئة السابعة (مقررات القضايا).

٣- المقررات فى هذه الفئة الثامنة، بصفتها التعريفية المدخلية العامة، سواء تولاها المتخصصون فى المكتبات والمعلومات أو فى التخصص الشقيق، تصلح تماما لتكون مقررات مساندة، تستفيد منها التخصصات الأخرى خارج القسم.

أما بعد

فإن القضايا حول المقررات الدراسية لتخصص المكتبات والمعلومات، برغم كل ما تناولته منها فى هذا القسم الثانى، يبقى فيها جوانب كثيرة تتطلب جهداً جديداً حتى تكتمل الدراسة...وهكذا إمعانا فى خداع الذات، التى كانت تتوقع من القلم أن يكتب كلمة (خاتمة)، أوحيت بإرادتى لهذا القلم أن يكتب (أما بعد)...وقد استرحت فعلا لهذه الخديعة، لأنها ستكون بالنسبة للقراء ترويحا عن النفس لما يبدو فيها من المفارقة الشكلية الصارخة، حيث يجدون فى نهاية الرسالة ما كان ينبغى أن يوضع فى بدايتها..!

«أما بعد» هنا تؤدى وظيفتين مختلفتين بل متضادتين، وفى هذا ترويح آخر...فهى بشكلها اللغوى بداية لرسالة، وهى فعلاً بداية لرسالة بل رسائل ما تزال فى نفسى، حول المقررات الدراسية لتخصص المكتبات والمعلومات. وهى بالانعكاس النفسى نهاية لرسالة بل رسائل كتبتها فعلا عن الموضوع نفسه...إنها «بداية ونهاية»... وهى أيضا «نهاية وبداية»... وليختر كل قارىء لنفسه ما يستريح إليه وهى بالنسبة لى على أية حال، لا تصلح بداية ولا نهاية، لأنها حقيقة وفعلا مجرد علامة فى منتصف الطريق..!

فماذا بقى إذاً...؟ هنا أرجو من القراء أن يصبروا على قراءة السطور القليلة التالية فى الإجابة عن هذا السؤال...؟ إنهم فى الحقيقة يعيدون القراءة ولن يقرءوا جديدا...فأنا سأنقلها من صفحة معينة مضت غير بعيد...وأملى أن يتذكروا قراءتهم لها قبلا...

«لا مجال للإجابة عن التساؤل، الذى يقارن بين وظيفة واحدة (التنظيم الفنى) تأخذ وحدها ستة مقررات، وثلاث وظائف (الاختيار والاقتناء - الخدمة والاسترجاع - الإدارة والتدبير) لكل منها مقرر واحد...؟ ذلك أن التوازن النسبى من حيث عدد المقررات ومساحاتها الزمنية فى اللائحة، بين القطاعات والشرائح فى موضوع التخصص وهويته، قضية كبيرة لا مكان لها فى هذا القسم الثانى من الدراسة. ولكنها مع عدد غير قليل من القضايا الأخرى، كأوضاع المقررات الدراسية وقسماتها المباشرة: فى التصميم التنفيذى، وفى صحيفة التخرج أو اللائحة، وفى قاعات التدريس، وفى المعامل والمختبرات، الخ - كل ذلك وغيره يتطلب دراسة بل دراسات أخرى، يمكن أن تظهر فى قسم أو قسمين آخرين، مع بعض الملاحق الهامة التى تشمل أيضا فميا تشمل، بضع تطبيقات فردية لاستخدام هذا «النظام الثمانى»، فى عينة من أقسام المكتبات بالبلاد العربية و بالخارج»